AMAN
Transparency Palestine

تقرير حول

واقع إدارة ملف المركبات الحكومية

سلسلة تقارير رقم 274

2023

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

تقرير حول

واقع إدارة ملف المركبات الحكومية

2023

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. واقع إدارة ملف المركبات الحكومية رام الله- فلسطين.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» قد بذل جهودًا في التحقق من المعلومات الواردة في التقرير، ولا يتحمل أيّ مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

فهرس المحتويات

المقدمة	7
نبذة حول المركبات الحكومية	9
الإطار التشريعي لإدارة ملف المركبات الحكومية	9
الإطار المؤسسي لإدارة ملف المركبات الحكومية	11
إدارة ملف المركبات الحكومية	16
آليات وإجراءات شراء المركبات الحكومية	16
آليات وإجراءات تنظيم استخدام المركبات الحكومية	20
آليات وإجراءات إخراج المركبات الحكومية من الخدمة	27
النزاهة في إدارة ملف شراء المركبات الحكومية	30
الرقابة على إدارة ملف المركبات الحكومية	32
الاستخلاصات	35
التوصيات	39

الملخص التنفيذي

تعتبر المركبات الحكومية من ضمن الوسائل الضرورية لتمكين الوزارات والمؤسسات الحكومية المدنية والأمنية من القيام بمهامها، وتقديم الخدمات الموكلة بها، وهي في ذات الوقت تنطوي على تكلفة مالية كبيرة، وتحتل مركزًا متقدمًا في بند النفقات الحكومية، حيث تجتمع فيها تكاليف مالية متعددة؛ تكلفة الشراء، ورسوم التأمين والترخيص، والصيانة، والاهتلاك، والوقود، الأمر الذي يستوجب توفر قوانين وأنظمة ولوائح تنظم عملية شرائها واستخدامها وإنهاء استخدامها بطرق سليمة وبكفاءة عالية، وأن تتوفر الأطر المؤسسية التي تعمل بنزاهة وكفاءة لتنظيم إدارة ملف تلك المركبات.

يسعى هذا التقرير إلى فحص مدى الالتزام بالإجراءات والأنظمة في عملية إدارة ملف المركبات الحكومية أو النقل الحكومي، في شقَّيه المدني والأمني؛ وذلك للخروج بتوصيات عملية تساعد صناع القرار في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في إدارة المركبات الحكومية.

يستند هذا التقرير إلى المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج، وذلك عن طريق مراجعة الدراسات والتقارير والإحصاءات المتعلقة بإدارة ملف المركبات الحكومية، بما فيها التقارير الصادرة عن ائتلاف أمان بشأن إدارة ملف المركبات الحكومية، ومراجعة التشريعات ذات العلاقة بملف المركبات الحكومية، ومراجعة الإطار المؤسسي الذي ينظم عملية إدارة المركبات الحكومية، من حيث الشراء والاستخدام وإنهاء الخدمة لتلك المركبات، وجمع المعلومات ذات العلاقة بالتقرير، من خلال إجراء مجموعة من المقابلات مع الجهات ذات العلاقة بإدارة ملف المركبات الحكومية، والاطلاع على محتوى المواقع الإلكترونية للجهات ذات العلاقة بإدارة ملف المركبات الحكومية.

أهم الاستخلاصات

- هناك تطور على صعيد التشريعات المتعلقة بإدارة ملف المركبات الحكومية، تتمثل بوجود نظام لعمل المركبات الحكومية للقطاع المدني رقم (10) لسنة 2017، ونظام آخر للقطاع الأمني رقم (1) لسنة 2019، والذي يتضمن تنظيم الاستخدام والشراء وإنهاء خدمة المركبات، وكافة الإجراءات المتعلقة بإدارة ملف المركبات الحكومية، إضافة إلى صدور قرار بقانون رقم 14 لسنة 2023 ينظم عمل المركبات الحكومية في القطاع الأمني. وهناك مستوى مقبول من الشمولية والتكامل في الأحكام القانونية التي تنظم إدارة ملف المركبات الحكومية، حيث تتضمن إجراءات واضحة حول آليات شراء المركبات، ودور المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، إلى جانب الأحكام القانونية التي تنظم دور كل من مديرية اللوازم العامة ودائرة العطاءات المركزية في عملية الشراء، ومن ضمنها شراء المركبات الحكومية.

- هناك حالة من عدم الانسجام في التراتبية التشريعية بشأن إدارة ملف المركبات، تتمثل في صدور قرار بقانون رقم (14) لسنة 2023م بشأن تنظيم عمل مركبات قوى الأمن، وذلك بعد صدور نظام عمل المركبات في القطاع الأمني رقم (1) لسنة 2019، وما ينطوي عليه من إرباكات في الأحكام القانونية التي تنظم عمل المركبات الحكومية، في ظل ورود أحكام في القرار بقانون، تتضمن إصدار أنظمة تتعلق بالمركبات الحكومية في قطاع الأمن، علمًا بأن بعضًا منها قد صدر سابقًا.

- هناك تطور في الإطار المؤسسي الناظم لإدارة ملف المركبات الحكومية، والمتمثل في وجود مجلس الوزراء كجهة اشرافية عليا على هذا الملف، ووجود المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام كجهة لرسم سياسات الشراء العام، ووزارة النقل والمواصلات كجهة تنفيذية لإدارة هذا الملف. وهناك أدوار واضحة وتكاملية لكل من مديرية اللوازم العامة ودائرة العطاءات المركزية ولجنة العطاءات المركزية في شراء المركبات الحكومية.

- تُقدّر النفقات التشغيلية (وقود وتأمين وصيانة) لمجمل المركبات الحكومية (أي 6000 مركبة) حوالي 126 مليون شيكل سنويًا، تقدّر النفقات الاجمالية لوقود المركبات الحكومية حوالي 71 مليون شيكل سنويًا، واجمالي نفقات التأمين للمركبات الحكومية يُقدّر بحوالي 21 مليون شيكل سنويًا، بينما يبلغ اجمالي نفقات صيانة المركبات الحكومية حوالي 35 مليون شيكل سنويًا.

- يقوم المجلس الأعلى للشراء العام ومديرية اللوازم العامة بنشر المعلومات المتعلقة بعطاءات مناقصات شراء المركبات الحكومية وبشكل تفصيلي، بحيث تكون متاحة للمعنيين من المناقصين وللجمهور بشكل عام، كما تقوم بنشر الأدلة الإجرائية المتعلقة بالعطاءات والشكاوى والوثائق القياسية ونماذج أخرى تتعلق بعمليات الشراء والعطاءات، الأمر الذي يشير إلى درجة عالية من النزاهة والشفافية في عمليات شراء المركبات الحكومية.

- يتم الالتزام من قبل مديرية اللوازم العامة ولجان العطاءات المركزية بالأحكام القانونية وكافة الإجراءات المطلوبة في طرح عطاءات المناقصة لشراء المركبات الحكومية، بحيث تمر بمراحلها الأربعة، الدراسة الفنية، وطرح العطاء، والاحالة المبدئية، والاحالة النهائية، والالتزام بمطابقة المواصفات والاسعار الأقل. الا ان المعايير المتعلقة بشروط الكفالة على المركبات بما في ذلك الكفالة على الصيانة يكون الالتزام بها بدرجة اقل، نتيجة للتركيز على الالتزام بالأسعار الأقل.

- تقوم الإدارة العامة للنقل الحكومي بنشر المعلومات المتعلقة بإقامة مزادات بيع المركبات الحكومية الخارجة من الخدمة، كما تقوم بنشر نتائج المزاد وإتاحة المجال للاعتراض، وتقوم بنشر المعلومات المتعلقة بعدد المركبات المباعة سنويًا والمبالغ المتحصلة من عملية البيع، حيث يتم بيع المركبات الخارجة من الخدمة أعلى من الأسعار الدفترية؛ مما يشير إلى كفاءة عالية في إدارة ملف بيع المركبات بالمزاد العلني.

- تشير التقارير الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية للأعوام ما بين 2017–2021 إلى وجود العديد من المخالفات التي تتعلق باستخدام المركبات واستخدام الوقود، في القطاعين المدني والأمني.

أهم التوصيات

- اعتماد سياسة حكومية من قبل مجلس الوزراء، تتعلق بوضع آلية لتحديد الاحتياجات الحكومية من المركبات وطريقة استخدامها، وخفض النفقات التشغيلية لها، بما ينسجم مع السياسة العامة المعلنة لترشيد الإنفاق العام والتقشف، خاصة في ظل الأزمة المالية العميقة التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية.

- ضرورة العمل على إعادة مواءمة الإطار التشريعي المتعلق بإدارة ملف المركبات الحكومية، وإصدار قانون أكثر تفصيلاً من القرار بقانون رقم (14) لسنة 2023م بشأن تنظيم عمل مركبات قوى الأمن الذي صدر مؤخرًا، بحيث يتضمن الشقين المدني والأمني، مع ضرورة تحديث الأنظمة الصادرة عن مجلس الوزراء بهذا الشأن، بحيث تتواءم مع القانون.

- أن تتوفر أدلة إجرائية بخصوص عمليات شراء المركبات الحكومية وعملية بيعها وإجراءات الصيانة والترخيص والتأمين، وغيرها من القضايا المتعلقة بالمركبات الحكومية، وتوفير مدونات سلوك خاصة بالموظفين وأعضاء اللجان القائمين على تلك العمليات، وتدريبهم على أحكامها.

- القيام بإجراء دراسة جدوى لخيار استئجار المركبات الحكومية كبديل عن نظام الشراء الحالي، والتعرف على الإمكانات والمعيقات المتعلقة بهذا الخيار. كما أن هناك ضرورة لإجراء دراسة جدوى لخيار الاستعاضة عن المركبات الحكومية التي تعمل بالوقود، بمركبات تعمل بالطاقة الكهربائية.

- حصر عمليات الشراء المباشر للمركبات الحكومية عبر قرارات مجلس الوزراء كحالة استثنائية، ضمن شروط محددة وواضحة ومعلنة.

- ضرورة قيام الإدارة العامة للنقل الحكومي في وزارة النقل والمواصلات بتنفيذ الرقابة الدائمة على استخدام المركبات الحكومية، ولا سيما بعد انتهاء ساعات الدوام الرسمي للوزارات والمؤسسات الحكومية، وعدم الاكتفاء بحملات الرقابة بين الحين والآخر.

- إلزام جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية بتركيب أجهزة تتبع لمركبات الحركة، وأن تقوم الإدارة العامة للنقل الحكومي في وزارة النقل والمواصلات بعدم تسجيل أي مركبة حكومية أو ترخيصها إلا بعد تركيب هذا الجهاز.

- قيام المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام بالرقابة اللاحقة على عطاءات مناقصات المركبات الحكومية؛ للتأكد من صحة الإجراءات المعمول بها.

- قيام ديوان الرقابة المالية والإدارية بتنفيذ الرقابة الآنية على عطاءات مناقصات شراء المركبات الحكومية، وعدم الاكتفاء بتنفيذ رقابة لاحقة عليها.

المقدمة

تعتبر المركبات الحكومية من ضمن الوسائل الضرورية لتمكين الوزارات والمؤسسات الحكومية المدنية والأمنية من القيام بمهامها وتقديم الخدمات الموكلة إليها، وهي في ذات الوقت تنطوي على تكلفة مالية كبيرة، وتحتل مركزًا متقدمًا في بند النفقات الحكومية، حيث تجتمع فيها تكاليف مالية متعددة: تكلفة الشراء، ورسوم التأمين والترخيص، والصيانة، والاهتلاك، والوقود التشغيلية. فهي إلى جانب كونها أدوات وموجودات يتوجب الحفاظ عليها أسوة ببقية الأدوات والموجودات المستخدمة في العمل، تحتل أهمية خاصة للأسباب المتعلقة بارتفاع تكلفتها؛ الأمر الذي يستوجب توفر قوانين وأنظمة ولوائح تنظم عملية شرائها واستخدامها وإنهاء استخدامها بطرق سليمة وبكفاءة عالية، وأن تتوفر الأطر المؤسسية التي تعمل بكفاءة لتنظيم إدارة ملف تلك المركبات.

ويأتي الاهتمام بموضوع إدارة ملف المركبات الحكومية لضمان استثمارها في إطار المصلحة العامة، ولتوفير الخدمات للمواطنين، وهي الغاية المبتغاة من توفير مثل تلك الأدوات والوسائل، ولكي لا تتم إساءة استخدامها أو التلاعب في إدارتها أو صرفها لمن لا يستحق، وخاصة في ظل العجز المالي الذي تعاني منه دولة فلسطين، والذي أثر على الخدمات العامة المقدمة من قبل القطاع العام، ومن أجل تبني سياسات ترشيد النفقات.

وقد أظهر تقرير سابق أعدّه ائتلاف (أمان)[1]، حول بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الإدارات الخدماتية في وزارة النقل والمواصلات، وجود اختلالات في منظومة النزاهة في ملف الإدارة العامة للنقل الحكومي، حيث تتم إساءة استخدام المركبات الحكومية، إضافة إلى وجود تجاوزات في استخدام المركبات الحكومية، كاستغلال المركبات المخصصة للحركة، واستمرار وجود مركبات كعهدة شخصية، في مخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2017 بنظام عمل المركبات الحكومية للقطاع المدني، واستمرار زيادة عدد المركبات الحكومية، رغم وجود قرارات بالحد منها في ذلك الوقت. كما ينظم قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2019م بنظام عمل المركبات الحكومية في قطاع الأمن آلية تحديد احتياجات الأجهزة الأمنية للسيارات وإدارتها.

الهدف من التقرير:

يسعى هذا التقرير إلى فحص مدى الالتزام بالإجراءات والأنظمة، في عملية إدارة ملف المركبات الحكومية أو النقل الحكومي، في شقَّيه المدني والأمني؛ وذلك للخروج بتوصيات عملية تساعد صناع القرار في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في إدارة المركبات الحكومية.

منهجية إعداد التقرير:

يستند هذا التقرير إلى المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج كما الآتي:

- مراجعة الدراسات والتقارير والإحصاءات المتعلقة بإدارة ملف المركبات الحكومية.
- مراجعة التقارير الصادرة عن ائتلاف (أمان) بشأن إدارة ملف المركبات الحكومية.
- مراجعة التشريعات ذات العلاقة بملف المركبات الحكومية، وتحليل محتوى القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات الداخلية المتعلقة به.

1. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الإدارات الخدماتية في وزارة النقل والمواصلات. رام الله -فلسطين.
https//:www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/migrated-files/itemfiles/d883d9ddf54e810dcaa-720c265a63eec.pdf

- مراجعة الإطار المؤسسي الذي ينظم عملية إدارة المركبات الحكومية من حيث الشراء والاستخدام، وإنهاء الخدمة لتلك المركبات.

- جمع المعلومات ذات العلاقة بالتقرير، من خلال إجراء مجموعة من المقابلات مع الجهات ذات العلاقة بإدارة ملف المركبات الحكومية. (وزارة النقل والمواصلات، مجلس الوزراء، المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، مديرية اللوازم العامة، ديوان الرقابة المالية والإدارية، هيئة مكافحة الفساد).

- الاطلاع على محتوى المواقع الإلكترونية للجهات ذات العلاقة بإدارة ملف المركبات الحكومية.

معيقات التقرير:

واجه إعداد هذا التقرير العديد من المعيقات، وتمثلت بما يأتي:

- عدم تعاون العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك عن طريق المماطلة والرفض المبطّن، واستنزاف الوقت دون التمكن من الحصول على بيانات باستخدام المقابلات.

- نقص البيانات المنشورة على المواقع الإلكترونية للجهات ذات العلاقة بإدارة ملف المركبات الحكومية، وضعف تحديث البيانات المتوفرة على تلك المواقع.

- ضعف التغطية الإعلامية والاستقصائية حول موضوع المركبات الحكومية، مقارنة بدول عربية أخرى مجاورة.

نبذة حول المركبات الحكومية

بلغ عدد المركبات الحكومية عام 2022 حوالي ستة آلاف مركبة، ومن ضمنها 4500 مركبة في القطاع الأمني[2]، ومنذ العام 2020 لم يعد يذكر في التقرير الإحصائي لوزارة النقل أي معلومات عن تسجيل المركبات الحكومية في وزارة النقل والمواصلات.

يشير التقرير السنوي لوزارة النقل والمواصلات للعام 2017 بأن عدد المركبات الحكومية المركبات تم ترخيصها والمسجلة كمركبات حكومية برقم حكومي قد بلغ 3,150 مركبة، والتي تم ترخيصها والمسجلة كمركبات حكومية برقم مدني قد بلغ عددها 3,290 مركبة، أي بمجموع 6,440 مركبة[3]. أما في عام 2018 فقد بلغ عدد المركبات التي تم ترخيصها في ذلك العام والمسجلة كمركبات حكومية برقم حكومي 3,016 مركبة، وعدد المركبات التي تم ترخيصها والمسجلة كمركبات حكومية برقم مدني بلغت 3,157 مركبة، أي بمجموع 6,173 مركبة[4].

أما بخصوص التكلفة التشغيلية للمركبات الحكومية من محروقات وصيانة وتأمين، فكانت آخر المعلومات في عام 2015 إذ بلغت 90,262,851 شيكلًا، بما يشكل ما نسبته 9% من إجمالي النفقات التشغيلية لقطاع الحكم في الموازنة العامة للعام 2015[5]. فيما لا تتوفر أي بيانات حديثة منشورة حول التكلفة التشغيلية للمركبات الحكومية. ويلخص الجدول الآتي إجمالي عدد المركبات الحكومية 2010-2022.

جدول رقم (1) عدد المركبات الحكومية المسجلة وفق السنة

الإطار التشريعي لإدارة ملف المركبات الحكومية

1. **قرار مجلس الوزراء رقم (22) لسنة 2004 بشأن الاشراف على المركبات الحكومية:**[11]

يتضمن هذا القرار نقل مسؤولية الإشراف على المركبات الحكومية إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية، بحيث تتولى مسؤولية تطبيق نظام الاستخدام والوقود والصيانة والتأمين، بعد أن كانت ضمن مسؤولية وزارة النقل والمواصلات.

2. هيثم سعد الدين، مساعد رئيس هيئة الإمداد والتجهيز للإنشاءات العسكرية والصيانة، «ورشة عمل لمناقشة مسودة التقرير، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، رام الله، فلسطين، 2023/9/6.
3. وزارة النقل والمواصلات، «التقرير الإحصائي السنوي 2017»، رام الله، فلسطين، 2018، ص 58.
4. وزارة النقل والمواصلات، «التقرير الإحصائي السنوي 2018»، رام الله، فلسطين، 2019، ص 53.
5. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي للعام 2017»، رام الله، فلسطين، 2019، ص 44.
6. مقابلة مع السيد محمد الحلاق، مدير عام الإدارة العامة للنقل الحكومي، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، 2010/5/4.
7. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، "بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الإدارات الخدماتية في وزارة النقلوالمواصلات"، رام الله، فلسطين، 2014، ص 9.
8. لقاء مع السيد محمد الحلاق، مدير عام الإدارة العامة للنقل الحكومي والمواصلات في وزارة النقل، رام الله، 2015/12/22، وكالة وطن للأنباء، الموقع الإلكتروني: www.wattan.net
9. لقاء مع السيد محمد حمدان، الناطق باسم وزارة النقل والمواصلات، "برنامج شد حيلك يا وطن"، قناة وطن الفضائية، رام الله، فلسطين، الموقع الإلكتروني: www.wattan.net 2019/3/14
10. الوقائع الفلسطينية، العدد 50، المنشور بتاريخ 2004/8/29، ص 138.
11. وكالة مدى، "تحقيق استقصائي: تجديد أسطول المركبات الحكومية وبيع القديمة منها"، الموقع الإلكتروني: مدى الأخبار/تحقيق استقصائي: تجديد أسطول المركبات الحكومية وبيع القديمة منها ..غيابٌ للمعايير وهدرٌ للمال العام !! 2022/11/16 nabdapp.com

وكان لهذا القرار أثر إيجابي في تعزيز الرقابة على المركبات من قبل الوزارات والمؤسسات الحكومية على استخدام المركبات، بدلاً من إبقاء هذا العبء على عاتق وزارة النقل والمواصلات، مع الحفاظ على مهام الوزارة وصلاحياتها في الرقابة على هذا الاستخدام في إطارها العام.

2. قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2017م بنظام عمل المركبات الحكومية للقطاع المدني[12]:

يتضمن هذا القرار تصنيف أنواع المركبات إلى مركبات شخصية ومركبات حركة، وذلك وفق ما ورد في المادة (2)، وتتضمن المادة (3) الفئات التي تصرف لها المركبات الحكومية. فيما نصت المادة (4) على آليات شراء المركبات الحكومية، وتتضمن المادة (5) آليات استخدام لوحات التمييز، ونصت المواد (6-9) على الأحكام المتعلقة بصرف مخصصات الوقود، وتأمين المركبات وصيانتها وتنظيم استعمال مركبات الحركة، فيما تنص المادة (10) على آليات متابعة المركبات الحكومية، كما تتضمن المادة (11) الأحكام الخاصة بالتحفظ على المركبات الحكومية المخالفة لتعليمات الاستخدام، فيما تتضمن المواد (12-16) أحكامًا حول شروط إخراج المركبة من الخدمة، وإجراءات تسليمها، وإجراءات بيعها، وإجراءات نقل عهدة المركبات الحكومية. كما تتضمن المادة (18) الأحكام المتعلقة باستئجار المركبات لأغراض العمل الحكومي، وتتضمن المادة (19) الأحكام المتعلقة بالمركبات الخاصة بالمتقاعدين، وآليات بيعها لهم، وأسس احتساب قيمة المركبة. وكان لصدور هذا النظام أثر إيجابي في تحديد العديد من القضايا المتعلقة بشراء المركبات الحكومية واستخدامها وصيانتها، وضبط هذا الاستخدام استنادًا إلى أحكام قانونية واضحة.

3. قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2019م بنظام عمل المركبات الحكومية في قطاع الأمن[13]:

يتضمن هذا القرار وفق ما جاء في المادة رقم (3) تصنيف المركبات الحكومية لقوى الأمن إلى ثلاثة أصناف: المركبات التي تصرف للفئات المحددة وفق هذا القرار، ومركبات الحركة، ومركبات المهام الخاصة. وتحدد المادة رقم (4) الفئات التي تصرف لها المركبات الحكومية، وتتضمن المادة (5) آلية تحديد الاحتياج لصرف المركبات الحكومية، وذلك بقرار من لجنة الاحتياج المشكّلة وفق هذا القرار التي تحدد آلية عملها المادة (6)، وتمنحها صلاحية الموافقة أو الرفض على طلب صرف المركبة. كما تتضمن كل من المواد (7-10) آليات التعامل مع المنح المقدمة من جهات أخرى، وتحديد جهة الاختصاص في شراء المركبات الحكومية، ومواصفات تلك المركبات، وآليات ترخيصها وتأمينها. فيما تتضمن المواد (11-17) آليات صرف مخصصات الوقود للمركبات وصيانتها، وتنظيم استعمالها، وآليات إخراجها من الخدمة. وتتضمن المواد (18-19) أحكامًا تتعلق بالمركبات الخاصة بالمتقاعدين، وأسس احتساب قيمة المركبة. وقد شكّل هذا النظام فارقًا من حيث سد الفجوة نسبيًا، فيما يتعلق بإدارة ملف المركبات الحكومية.

4. قرار بقانون رقم (14) لسنة 2023م بشأن تنظيم عمل مركبات قوى الأمن[14]:

يتكون القرار بقانون المذكور من تسعة مواد لتنظيم استخدام مركبات الأمن، ويتضمن أن الامتيازات والحقوق لمنتسبي الأمن التي تتعلق بالمركبات والوقود يجب أن تستند إلى مخصص في الموازنة العامة، وأن يكون شراء المركبات والوقود والخدمات الخاصة بذلك وفقًا لأحكام قانون الشراء العام، وينص على صلاحية مجلس الوزراء في استخدام أي نظام إلكتروني؛ بهدف ضبط ومراقبة استخدام مركبات قوى الأمن المتعلقة بنفقات الوقود وسقوفها، كما يتضمن تحديد مهام وصلاحيات الإدارة المالية العسكرية المركزية في ما يتعلق بمركبات الأمن، من حيث المتابعة والمراقبة والتفتيش، ورفع تقارير مخالفات الاستخدام لقادة قوى الأمن، ومتابعة إجراءات الترخيص والتأمين، بالتنسيق مع الإدارة العامة للنقل الحكومي في وزارة النقل والمواصلات، ومتابعة أعمال صيانة المركبات.

ومن الملاحظ أن هذا القرار بقانون قد صدر بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2019 بنظام عمل

12. الوقائع الفلسطينية، العدد 138، المنشور بتاريخ 2017/11/29، ص 53.
13. الوقائع الفلسطينية، العدد 152، المنشور بتاريخ 2019/2/19، ص 99.
14. الوقائع الفلسطينية، العدد 201، المنشور بتاريخ 2023/4/30، ص 13.

المركبات الحكومية في قطاع الأمني، أي أنه صدر بتراتبية عكسية، وهو يتضمن أيضًا أن يتم إصدار الأنظمة واللوائح لتنفيذ أحكامه، رغم وجود النظام المذكور الصادر عن مجلس الوزراء بهذا الشأن، إلا أنه يمنح الإدارة المالية العسكرية المركزية صلاحية المتابعة والمراقبة على استخدام مركبات قوى الأمن في ما يتعلق بالوقود والصيانة، وفي أسقف الامتيازات والحقوق المتعلقة بمخصصات الوقود. حيث نقل مهام المتابعة والمراقبة والتفتيش على استخدام مركبات قوى الأمن للإدارة المالية العسكرية المركزية، بدلاً من الإدارة العامة للنقل الحكومي كما في قرار مجلس الوزراء، الأمر الذي يحتاج إلى تعديل القرار المذكور ليتواءم مع التشريع الجديد.

كما أنه جاء بأحكام مقتضبة وعامة، ولا يتطرق إلى المركبات الحكومية في القطاع المدني، حيث يفتقر إلى الشمولية باختصاصه بمركبات الأمن، دون التطرق لاختصاصه بمركبات القطاع المدني.

الإطار المؤسسي لإدارة ملف المركبات الحكومية

- **مجلس الوزراء:**

يعتبر مجلس الوزراء الجهة الإشرافية العليا في إدارة ملف المركبات الحكومية، حيث يقوم بالإشراف على السياسات العامة لعمليات الشراء بشكل عام، ومن ضمنها شراء المركبات الحكومية المدنية والأمنية. كما يحدد الفئات التي يتم صرف المركبات الحكومية الشخصية لها في القطاع المدني، والتي تصرف للوزراء ورؤساء الدوائر الحكومية ومن في حكمهم، والمحافظين، ووكلاء الوزارات ومن في حكمهم من نواب رؤساء الدوائر الحكومية، ونواب المحافظين، والمركبات الشخصية في القطاع الأمني التي تصرف لقادة قوى الأمن ومن في حكمهم، ونواب قادة قوى الأمن ومن في حكمهم ومساعديهم، وقادة المناطق العسكرية، وقادة الأجهزة الأمنية في المحافظات، ومديري الإدارة العامة ومديري الدوائر العاملة في أجهزة الأمن.

كما يشكل مجلس الوزراء لجنة دائمة تسمى «لجنة تحديد الاحتياج لمركبات قطاع الأمن»، برئاسة وزارة النقل والمواصلات، وعضوية هيئة الإمداد والتجهيز، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، والإدارة المالية العسكرية المركزية التي تتولى عملية تزويد قطاع الأمن باحتياجاته من المركبات.

كما أنه يمنع قيام أي وزارة أو مؤسسة حكومية إبرام عقد استئجار مركبات إلا بموافقة مسبقة من مجلس الوزراء.

- **الإجراءات التقشفية في استخدام المركبات الحكومية:**

كان مجلس الوزراء قد أصدر قرارًا بسحب المركبات ذات الاستخدام الشخصي ممن هم دون رتبة وزير أو وكيل وزارة، وتحويلها إلى مركبات حركة؛ مما يعني وقف استخدام المركبات الحكومية لأغراض شخصية، وهذا يوفر نفقات صيانة ووقود وترخيص وتأمين، بلغت حوالي 90 مليون شيكل عام 2009، وتشير التقديرات أن هذا القرار يوفر ما قيمته 30 مليون شيكل سنويًا على الخزينة العامة[15].

كما اتخذ مجلس الوزراء قرارًا بسلسلة من الإجراءات التقشفية عام 2019 تضمنت عدم القيام بشراء مركبات جديدة للوزراء، والاكتفاء باستخدام السيارات القديمة[16]. وقد قامت لجنة العطاءات المركزية بإلغاء مناقصة لاستكمال توريد وشراء مركبات حكومية بتاريخ 2019/9/24، وتضمن القرار أن سبب الإلغاء هو الأزمة المالية وعدم توفر المخصصات المالية لذلك[17].

15. البوابة الفلسطينية للمؤسسات الاهلية، «امان: قرار مجلس الوزراء بشأن المركبات الحكومية سيوقف نزف اكثر من 30 مليون شيكل، الموقع الإلكتروني: www.masader.ps، بدون تاريخ نشر.
16. مجلس الوزراء الفلسطيني، الموقع الإلكتروني: www.palestinecabinet.gov.ps، 15/4/2019
17. مديرية اللوازم العامة، الموقع الإلكتروني: www.gs.pmof.ps، تاريخ زيارة الموقع: 2023/5/14.

كما اتخذ مجلس الوزراء مجموعة من القرارات التقشفية بشأن استخدام الوقود، ومنها إلغاء بدلات استهلاك الوقود بأنواعه للوزراء ووكلاء الوزارة، ومن هم في رتبهم الذين يستفيدون من بدل استهلاك وقود شهريًا، ووقف استخدام المركبات الحكومية المدنية دون رتبة وزير أو محافظ، طيلة أزمة المقاصة عام 2020؛ بهدف توفير أكبر قدر ممكن من فاتورة الوقود.

إلا أنه، وفي ظل الأزمة المالية التي تواجه دولة فلسطين منذ نهاية عام 2021، ولغاية إعداد هذا التقرير، فإنه ومن خلال تتبع الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء وما يتعلق بجلسات المجلس الأسبوعية والقرارات الصادرة عنه، لم يتم إصدار أي قرار بشأن أي إجراءات تقشفية تشمل الجانب المتعلق باستخدام المركبات الحكومية، رغم أن الأزمة المالية هي أطول أزمة مقارنة بالأزمات المالية السابقة.

- **وزارة النقل والمواصلات:**

استنادًا إلى أحكام نظامي عمل المركبات الحكومية للقطاعين المدني والأمني، تعتبر وزارة النقل والمواصلات الجهة التنفيذية لعملية إدارة ملف المركبات الحكومية، فهي الجهة التي تتولى عملية تنظيم شراء المركبات لصالح الوزارات والمؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية، عن طريق الإدارة العامة للنقل الحكومي، وتقوم بعملية تسجيل المركبات وترخيصها، والتنسيق مع الجهات المستفيدة في عملية تأمين المركبات الحكومية، وتسجيل كافة البيانات المتعلقة بتلك المركبات. كما تتولى مسؤولية متابعة استعمال المركبات الحكومية والرقابة على الاستعمال، من خلال طواقم ميدانية لها صفة الضابطة القضائية، كما تقوم بوضع الأسس والآليات العامة بشأن صيانة المركبات الحكومية ومتابعة الالتزام بتلك الآليات، كما تشرف على عملية إنهاء خدمات المركبات الحكومية المتهالكة وبيعها في المزاد العلني.

ومن الجدير بالذكر أنه وعلى الرغم من توفر أيقونة خاصة بالنقل الحكومي على الموقع الإلكتروني لوزارة النقل والمواصلات، إلا أنها غير مفعلة، الأمر الذي لا يمكّن الجمهور من الاطلاع على أي بيانات أو معلومات حول عمل تلك الإدارة، والمهام والنشاطات التي تقوم بها.

- **الوزارات والمؤسسات الحكومية:**

تكون الوزارات والمؤسسات الحكومية مسؤولة عن تحديد احتياجها من المركبات وتقديم طلب الشراء، وتكون مسؤولة عن عملية صرف الوقود، سواء للمركبات الحكومية ذات الاستخدام الشخصي أو الحركة، وتتولى مسؤولية الصيانة الدورية للمركبات، ومتابعة إجراءات الترخيص وإجراءات التأمين، بالتنسيق مع وزارة النقل والمواصلات، وذلك استنادًا إلى الأحكام الواردة في نظام عمل المركبات في القطاع المدني، ولكن لم يتمكن الباحث من الحصول على معلومات بخصوص مدى التزام تلك الجهات بأحكام النظام المتعلقة بالمركبات الحكومية.

وتقوم بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية باستخدام نظام تتبع مركبات الحركة التابعة لها، حيث نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إعلانًا لاستدراج عروض بشأن شراء أنظمة تتبع للمركبات[18]، وكذلك سلطة الأراضي في العام 2019[19]، مما يظهر أن هناك توجهًا لدى بعض المؤسسات الحكومية لزيادة الفعالية والكفاءة للإجراءات التي تتعلق بضبط حركة المركبات، وعدم إساءة استخدامها في غير المهام التي تتعلق بالعمل.

- **الأجهزة الأمنية:**

وفق ما ورد في نظام عمل المركبات الحكومية في قطاع الأمن، تقوم الأجهزة الأمنية بتزويد لجنة تحديد الاحتياج لمركبات قطاع الأمن (التي تتكون برئاسة وزارة النقل والمواصلات، وعضوية هيئة الإمداد والتجهيز، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، والإدارة المالية العسكرية المركزية) بطلب احتياجها من مركبات، من أجل إتمام عملية الشراء. وتتولى أيضًا مسؤولية الترخيص والتأمين للمركبات الخاصة بها، عن طريق تزويد الإدارة المالية بكشف يتضمن

18. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دعوة لتقديم عروض أسعار، الموقع الإلكتروني:2020/9/13، www.pcbs.gov.ps
19. المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، الموقع الإلكتروني: www.shiraa.gov.ps، تاريخ زيارة الموقع 2023/4/15.

المركبات التي تحتاج إلى ترخيص وتأمين. كما تتولى عملية توفير الوقود للمركبات الحكومية سواء كانت مركبات الاستخدام الشخصي، أو مركبات الحركة، أو المركبات ذات المهام الخاصة، كما تتولى عملية صيانة تلك المركبات بالتنسيق مع وزارة النقل والمواصلات.

وتتولى أجهزة الأمن تنظيم استعمال مركباتها، وآلية استخدمها والرقابة عليها، إلى جانب دور الإدارة المالية المركزية العسكرية التي تقوم بالرقابة على ضبط واستخدام المركبات الحكومية للأجهزة الأمنية، وضبط استخدام الوقود.

وقد جاء في تقرير صادرة عن وزارة النقل والمواصلات، أن من ضمن إنجازات الوزارة تنظيم قطاع النقل الحكومي، وتطوير مراقبته عبر أتمتة العمل، واتخاذ إجراءات مهمة، كحصر المركبات الحكومية، وتسجيلها رقميًا، وتحديد عهد المؤسسات والأشخاص[20].

- **وزارة المالية:**

تكون وزارة المالية عضوًا في اللجنة التي يتم تشكيلها من قبل الإدارة العامة للنقل الحكومي، في وزارة النقل والمواصلات، إلى جانب عضو من الدائرة الحكومية التي تطلب شراء المركبات الحكومية؛ لدراسة احتياجات الدائرة الحكومية من المركبات، بما يتلاءم مع طبيعة العمل. كما تكون وزارة المالية عضوًا في اللجنة المختصة ببيع المركبات الحكومية التي تترأسها الإدارة العامة للنقل الحكومي، إلى جانب عضوية وزارة الاقتصاد الوطني، وفق ما ورد في قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2017م بنظام عمل المركبات الحكومية للقطاع المدني.

إضافة إلى أن وزارة المالية، من خلال مديرية اللوازم العامة، تكون عضوًا في لجنة تحديد الاحتياج لدراسة طلب الاحتياج من المركبات الحكومية للقطاع الأمني، وتصدر وزارة المالية قرارها بالموافقة أو بالرفض، بناء على توصيات اللجنة، فيما تكلف الإدارة المالية العسكرية المركزية بتنفيذ الاحتياج، كما يتم التنسيق مع الإدارة المالية العسكرية المركزية بشأن بيع المركبات الحكومية في القطاع الأمني للمتقاعدين العسكريين، وذلك وفق ما جاء في قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2019م بنظام عمل المركبات الحكومية في قطاع الأمن.

- **المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام:**

وفق ما جاء في القرار بقانون رقم (8) لسنة 2014م بشأن الشراء العام[21]، يتشكل المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام من رئيس، يتم تعيينه بقرار من مجلس الوزراء، وثمانية أعضاء آخرين من وزارة المالية نائبًا للرئيس، وعضوية وزارة الأشغال العامة والإسكان، ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية، وأربعة أعضاء من الخبراء من غير موظفي القطاع العام، ويكون له جسم تنفيذي من مجموعة من الإدارات والدوائر المختصة. ويختص المجلس برسم السياسات الوطنية للشراء العام، ورفعها لمجلس الوزراء لإقرارها. وتقوم دائرة اللوازم العامة بوزارة المالية بتطبيق سياسات الشراء العام، وتنفيذ إجراءات الشراء للوازم والخدمات غير الاستشارية، وفق أساليب الشراء المحددة في القانون. فيما تختص دائرة العطاءات المركزية في وزارة الاشغال العامة بتطبيق سياسات الشراء المصادق عليها من المجلس، واعداد خطة الشراء السنوية لصالح الجهات المشترية، وتكون مسؤولية تنفيذ الشراء من خلال دائرة اللوازم العامة فيما يتعلق باللوازم.

ويختص المجلس في جانب إعداد السياسات المتعلقة بالشراء العام، ويعتبر شراء المركبات الحكومية جزءًا منها، ومن ثم لا يتدخل المجلس في الإجراءات التنفيذية في عمليات الشراء، ومن مهامه إعداد الأنظمة وأدلة العمل والتشريعات المتعلقة بالشراء العام، وتقييم أداء الجهات المشترية والمناقصين، ويسعى المجلس إلى تطوير إجراءات الشراء العام وتحسينها[22].

20. وزارة النقل والمواصلات، «إنجازات وزارة النقل والمواصلات منذ تأسيسها وحتى تاريخه»، رام الله، فلسطين، 2016، ص 4.
21. الوقائع الفلسطينية، العدد 107، المنشور بتاريخ 2014/5/28، ص 24.
22. مقابلة مع السيد أنس سمحان، مدير دائرة سياسات الشراء، المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، رام الله، فلسطين، 2023/4/26.

ويتوفر على موقع المجلس أدلة إجرائية بشأن إجراءات الشراء العام، ودليل وحدة مراجعة النزاعات؛ الأمر الذي يسهّل على المهتمين وذوي العلاقة الاطلاع على تلك الأدلة، والتعرف على متطلبات الشراء العام وآليات التقدم بالشكاوى والتظلمات. كما قام المجلس بإنشاء البوابة الموحدة للشراء العام على موقعه الإلكتروني، بحيث توفر تلك البوابة منصة إلكترونية تمكن الجهات المشترية من نشر خططها الشرائية، ودعوات المناقصات وقرارات الإحالة عليها، وتشكل المرحلة الأولى من الاستخدام التدريجي لتكنولوجيا المعلومات في عمليات الشراء العام، ستتلوها مراحل أخرى تعزز من وظائف هذه البوابة، وتطوير المنظومة، وصولاً إلى الشراء الإلكتروني كهدف إستراتيجي يعمل المجلس من أجل الوصول اليه[23]. ومن خلال تتبع الموقع الإلكتروني للمجلس، فقد نشرت على البوابة خطة الشراء للإدارة المالية المركزية العسكرية، وقد تضمنت شراء مركبتي إطفاء وتوريدهما بتاريخ 8/5/2023، وشراء إطارات للشرطة المدنية بتاريخ 19/3/2023، بدعوة للمناقصة العامة المحلية.

جدول رقم (2) خطط شراء مركبات حكومية ومستلزماتها لسنة 2023[24]

البند	عدد البنود	طريقة الشراء بالمناقصة العامة	طريقة الشراء باستدراج العروض
مركبات	6	10	3
إطارات	6		
استئجار	1		
المجموع	13		

بلغ عدد البنود في خطط الشراء المنشورة على الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى لسياسات الشراء العام للعام الحالي 2023 حوالي 800 بند، كان منها 13 بندًا يتعلق بالمركبات، سواء بالشراء أو الاستخدام، وأغلبها يعود لهيئات محلية، وتمثل المركبات ما نسبته حوالي 1.6% من إجمالي بنود خطط الشراء المنشورة. وتشكل طريقة الشراء للمركبات أو شراء الإطارات أو شراء خدمة الاستئجار عن طريق المناقصة العامة ما نسبته 80% من طرق الشراء، وتشكل طريقة استدراج العروض ما نسبته 20%.

جدول رقم (3) عمليات الشراء المنشورة التي تمت للمركبات الحكومية ومستلزماتها الأخرى[25]

الجهة المشترية	العملية الشرائية	طريقة الشراء	السنة
وزارة الداخلية	قطع صيانة للمركبات	استدراج عروض	2021
سلطة الطاقة	استئجار مركبات	المناقصة العامة	2021
الإدارة المالية العسكرية	مركبات إطفاء	المناقصة العامة	2023
الإدارة المالية العسكرية	إطارات مركبات الشرطة	المناقصة العامة	2023
الأمن الوطني	إطارات مركبات للجهاز	المناقصة العامة	2022
الإدارة المالية العسكرية	إطارات مركبات الدفاع المدني	المناقصة العامة	2022
هيئة مكافحة الفساد	غسيل مركبات	اتفاقية إطار	2022
هيئة مكافحة الفساد	تغيير إطارات مركبات	الشراء المباشر	2022
سلطة الأراضي	جهاز تتبُّع مركبات الحركة	المناقصة العامة	2019

23. المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، الموقع الإلكتروني: www.shiraa.gov.ps، تاريخ الزيارة 2023/4/14.
24. المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، الموقع الإلكتروني: www.shiraa.gov.ps، تاريخ زيارة الموقع 2023/4/15.
25. المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، الموقع الإلكتروني: www.shiraa.gov.ps، تاريخ زيارة الموقع 2023/4/15.

يتضمن الجدول أعلاه أمثلة لعمليات الشراء المنشورة، حول المركبات الحكومية ومستلزماتها، إذ تمّت ثماني عمليات شراء في الفترة من 2019 ولغاية إعداد هذه الدراسة، أغلبها يتعلق بشراء مستلزمات الاستخدام للمركبات الحكومية، كشراء الإطارات، وقطع الغيار، وأجهزة تتبع الحركة.

ومن خلال تتبع العقود المحالة المنشورة على موقع المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، فإن نجد بعضًا من تلك العقود تتعلق بشراء مستلزمات المركبات الحكومية، حيث يظهر في كشف العقود المحالة اسم الجهة المشترية، واسم الشركة التي تمت إحالة المناقصة عليها، والمبلغ المالي لثمن الشراء، وطريقة الشراء، الأمر الذي يعزز من شفافية العمل في إدارة ملف المركبات الحكومية، حيث يتمكن المناقصون من مقارنة الأسعار التي تضمنتها عطاءات المناقصة التي قدموها، والأسعار المنشورة التي تم بموجبها إحالة العطاء إلى الشركة المتقدمة[26].

- **مديرية اللوازم العامة:**

تعتبر دائرة اللوازم العامة جزءًا من وزارة المالية، وهي تتكون من مجموعة من الدوائر: دائرة المشتريات، دائرة لجنة العطاءات المركزية، دائرة متابعة اللجان والدعم الفني، دائرة دراسة تحديد الاحتياجات، دائرة المستودعات المركزية، دائرة الإيجارات.

ضمن مسؤوليات دائرة اللوازم العامة في وزارة المالية وصلاحياتها شراء ما تحتاج إليه الوزارات والمؤسسات الحكومية من المركبات الحكومية، حيث تقوم بدراسة الاحتياجات من المركبات للجهات المشترية من وزارات ومؤسسات حكومية، وبعد الموافقة تقوم الدائرة بإجراء الدراسات الفنية، وإحالة الشراء للجنة العطاءات المركزية المختصة بشراء اللوازم، التي تقوم بمتابعة الإجراءات المتعلقة بتنفيذ عملية الشراء، من خلال طرح عطاءات المناقصة والإحالة. ويتوفر على موقع الدائرة دليل إجراءات عمل الدائرة، والتصنيف الموحد للوازم العامة، ونموذج الضبط والمستودعات، والنماذج المتعلقة بالاستدراجات والعطاءات، والنماذج المتعلقة بعمليات الشراء[27].

26. المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، الموقع الإلكتروني: www.shiraa.gov.ps، تاريخ زيارة الموقع 2023/4/15.
27. مديرية اللوازم العامة، الموقع الإلكتروني: www.gs.pmof.ps، تاريخ الزيارة 2023/4/1.

ثالثًا: إدارة ملف المركبات الحكومية

الآليات والإجراءات لشراء المركبات الحكومية:

تبدأ إجراءات الشراء من مرحلة تحديد الاحتياج للمركبات، وتحديد المواصفات الفنية المطلوبة، ثم الإعلان عن الشراء، سواء بالاستدراج أو طرح المناقصات، ثم دراسة العروض وأخذ القرار، ثم تنفيذ القرار وإبرام عمليات الشراء.

- في القطاع المدني:

وفق ما جاء في نظام عمل المركبات الحكومية للقطاع المدني، تتم عملية شراء المركبات الحكومية لصالح الوزارات والمؤسسات الحكومية عن طريق الإدارة العامة للنقل الحكومي، حيث تقوم بتشكيل لجنة برئاستها، وتضم في عضويتها وزارة المالية والتخطيط، ومندوبًا عن الوزارة أو المؤسسة الحكومية التي تقدمت بطلب شراء مركبات لصالحها، وتقوم اللجنة بدراسة احتياجات الوزارة أو المؤسسة الحكومية للمركبات بما يتلاءم مع طبيعة عملها، ثم تقوم اللجنة بتقديم توصياتها لوزير المالية للمصادقة عليها، إما بصرف عدد من المركبات الحكومية، أو إعادة توزيعها للاستخدام الرسمي للوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى.

وبالتنسيق مع الإدارة العامة للنقل الحكومي في وزارة المواصلات، تحدد لجنة العطاءات المركزية المعايير والمواصفات الفنية لشراء المركبات الحكومية، وتقوم لجنة العطاءات المركزية في مديرية اللوازم العامة بطرح عطاء لشراء المركبات، وتقوم وزارة النقل والمواصلات بفحص المطابقات الفنية للمركبة الحكومية قبل تسجيلها وترخيصها. والإدارة العامة للنقل الحكومي في وزارة النقل والمواصلات هي الدائرة المسؤولة عن تسجيل المركبات الحكومية والبيانات المتعلقة بها، ومراقبة استخداماتها وانهاء خدمتها.

- في قطاع الأمن:

وفقا لما جاء في نظام عمل المركبات الحكومية في قطاع الأمن، تتم عملية شراء المركبات الحكومية للقطاع الأمني عن طريق لجنة تحديد الاحتياج لمركبات قطاع الأمن، برئاسة وزارة النقل والمواصلات، حيث تقوم الجهة الأمنية المستفيدة بتقديم طلب الاحتياج، وتتولى اللجنة دراسة الطلب، وترفع توصياتها خلال 30 يومًا إلى وزارة المالية التي تصدر قرارها، بناء على توصيات اللجنة، بالقبول أو بالرفض، فيما تُكلَّف هيئة الأمداد والتجهيز بمتابعة الإجراءات الفنية، وتكلَّف الإدارة المالية العسكرية بتنفيذ الاحتياج، حيث تتم عملية الشراء من خلال مديرية اللوازم العامة في وزارة المالية ولجنة العطاءات المركزية، وعادة تكون هناك مواصفات معينة للمركبات الحكومية في القطاع الأمني.

يحدد السقف المالي لتكلفة شراء المركبات، إن كان بإمكان الوزارة أو المؤسسة الحكومية القيام بالشراء المباشر للمركبات إذا كانت التكلفة 50 ألف دولار أو أقل، أما إذا كانت التكلفة تزيد عن هذا الحد فيتم الشراء عن طريق مديرية اللوازم العامة، وفي كلتا الحالتين يتم المرور عبر الإجراءات نفسها في الشراء، حيث تقوم الوزارات والمؤسسات العامة بإحالة عملية الشراء، حتى لو كانت لمركبة واحدة، إلى مديرية اللوازم العامة. وتتوفر اتفاقيات إطار[28]* لعمليات شراء اللوازم العامة بشأن اللوازم التي تعتبر ذات استخدام شائع، وهي تسع اتفاقيات، تشكل المركبات الحكومية واحدة منها. ويمكن الشراء خارج اتفاقيات الإطار من قبل الجهات المشترية إذا كانت مواصفات المركبات المراد شراؤها غير متوفرة في اتفاقية الإطار[29]. وعند فحص اتفاقية الإطار المتعلقة بتوريد المركبات الحكومية، الموجودة على موقع المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، تبيّن أنها لم تعد قائمة؛ ويعود ذلك إلى كون

28. اتفاقية الاطار: اتفاقية سارية المفعول لمدة معينة من الزمن، بين جهة مشترية او اكثر وواحد او اكثر من الموردين او المقاولين او المستشارين، وتتضمن الشروط التي تحكم شراء اللوازم او الاشغال او الخدمات، خاصة الشروط المتعلقة بالأسعار، والكميات حيث كان ذلك مناسبًا، والتي يمكن أن يجري التعاقد عليها بطريقة أوامر الشراء الفردية التي تصدرها جهات مشترية مؤهلة بموجب إتفاقية الإطار. (دليل إجراءات الشراء العام، المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، الموقع الإلكتروني: www.shiraa.gov.ps).

29. مقابلة مع السيد أنس سمحان، مصدر سابق.

تلك الاتفاقية قد انتهت مدتها، فهي عادة ما تكون لفترة محدودة، استنادًا إلى أحكام قانون الشراء العام.

ومن خلال تتبع عطاءات المناقصات لشراء مركبات حكومية، على الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، تم رصد عطاءات لشراء مركبة واحدة، وثمنها يقل عن 50 ألف دولار، حيث تحيل الوزارة أو المؤسسة عملية الشراء لمديرية اللوازم العامة، عن طريق لجنة العطاءات المركزية، للقيام بعملية الشراء؛ لأنها جهة ذات اختصاص، وتستطيع القيام بهذه العملية بشكل أكثر كفاءة وفاعلية مما لو قامت الوزارة نفسها بعملية الشراء.

وقبل طرح عطاء الشراء للمركبات عادة ما يتم إجراء دراسة فنية للعطاء، من حيث المتطلبات والمواصفات، وقد توفر على الموقع الإلكتروني لمديرية اللوازم العامة في وزارة المالية عطاءات لشراء مركبات قيد الدراسة الفنية. وتحال تلك العطاءات بعد ذلك إلى لجنة العطاءات المركزية لدراستها، ومن ثم يتم طرح عطاء الشراء على موقع وزارة المالية/ مديرية اللوازم العامة، وفق الشروط والأنواع والأصناف للمركبات المطلوبة، وعادة ما يكون هناك تنوّع في المركبات حسب الاحتياج.

ومن خلال تتبع عطاءات المناقصات على موقع وزارة المالية - مديرية اللوازم العامة، في الفترة الممتدة من بداية عام 2018 ولغاية نهاية عام 2023، نجد أنه تم طرح خمسة عطاءات مناقصة لشراء وتوريد مركبات حكومية للقطاعين المدني والأمني، وثمانية عطاءات لشراء وتركيب إطارات مركبات حكومية للقطاعين المدني والأمني. وقد مرت عطاءات المناقصة بأربع مراحل: مرحلة الدراسة الفنية، ومرحلة طرح العطاء، ومرحلة الإحالة المبدئية، ومرحلة الإحالة القطعية، وتم توثيق الإحالة القطعية للعطاءات من خلال اجتماع رسمي للجنة العطاءات المركزية بوجود أغلبية أعضائها، وكتاب الإحالة موقع من رئيس اللجنة والأعضاء الحضور.[30] وعلى الرغم من توفر أيقونة خاصة بمواعيد بثّ جلسات لجنة العطاءات المركزية، فإن هذه الخدمة غير مفعّلة على الموقع الإلكتروني لمديرية اللوازم، علمًا بأن توفر هذه الخدمة يزيد درجة الشفافية والنزاهة في عمل اللجنة. وعادة ما يتم اعتماد الوثائق القياسية التي تصدر عن المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام في شراء المركبات، التي تتضمن المعايير والمواصفات الفنية للمركبات المراد شراؤها، ووثائق قياسية أخرى تتعلق بصيانة المركبات، حيث يمكن للجهات المشترية القيام بالتعديل على الشروط والمواصفات، ولكنها تعتبر معايير ثابتة غير قابلة للتعديل بالنسبة للمناقصين الذين يرغبون في الدخول في عطاءات مناقصات شراء المركبات، وعطاءات مناقصات الصيانة[31].

وتخضع عطاءات مناقصة شراء المركبات الحكومية لعملية تقييم من قبل لجان التقييم التي تتشكل في مديرية اللوازم العامة ودائرة العطاءات المركزية، وتتألف اللجنة من ثلاثة أعضاءاو خمسة، من ذوي الاختصاص، وفقًا لحجم العطاءات وطبيعتها، وتتشكل من مندوب أو ثلاثة عن الجهة المشترية، ومندوب عن مديرية اللوازم العامة، ومندوب عن مؤسسة المواصفات والمقاييس، وتكون مهام لجان التقييم الفحص الأوّلي، والتقييم التفصيلي للعطاءات، وتقييم مؤهلات المناقص صاحب العطاء ذي التكلفة المقيّمة الأقل ومدى تلبيته لشروط العطاء، ثم تقديم تقرير التقييم إلى لجنة العطاءات المختصة. وتعقد لجنة التقييم اجتماعاتها، بحضور رئيسها وجميع أعضائها، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأكثرية أصوات أعضائها[32].

تقوم الحكومة بشراء المركبات عادة من خلال وكلاء معتمدين لدى وزارة النقل والمواصلات، على أن تضمن هذه الشركات المعتمدة توفر قطع غيار للمركبات والصيانة[33]. ومن ملاحظات ديوان الرقابة المالية والإدارية على العطاءات المتعلقة بشراء المركبات الحكومية بأنه يتم التركيز على قواعد المطابقة وأقل الأسعار، غير أنه لا توجد سياسة واضحة بشأن الكفالات، والعمر الافتراضي، ومعدل الاهتلاك، وخاصة الكفالة المتعلقة بالصيانة الدورية

30. وزارة المالية والتخطيط، مديرية اللوازم العامة، «إعلانات العطاءات والاستدراجات»، الموقع الإلكتروني: www.gs.pmof.ps، تاريخ زيارة الموقع: 2023/4/25.
31. مقابلة مع السيد أنس سمحان، مصدرسابق.
32. دليل إجراءات الشراء العام، المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، الموقع الإلكتروني: www.shiraa.gov.ps
33. وكالة مدى، «تحقيق استقصائي: تجديد أسطول المركبات الحكومية وبيع القديمة منها»، الموقع الإلكتروني: مدى الأخبار/تحقيق استقصائي: تجديد أسطول المركبات الحكومية وبيع القديمة منها ..غيابٌ للمعايير وهدرٌ للمال العام !! 2022/11/16، 6/ (nabdapp.com).

أو الناجمة عن الحوادث، وما هي الأمور التي تشملها كفالة الصيانة؛ الأمر الذي يخلق اجتهادات متباينة بين الجهة المشترية (وهي الحكومة) والجهة البائعة، حول شمولية الصيانة. كما أنه لا توجد معايير موحدة بشأن شراء المركبات الحكومية المخصصة لفئة الوزراء، من حيث ماركة المركبة وسعة قوة المحرك؛ مما يخلق تباينًا في أنواع المركبات بين وزارة وأخرى[34]. وقد قدم المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام تفسيرًا لهذا التباين بأن هناك اتفاقية إطار بشأن عطاءات شراء المركبات الحكومية، تتضمن المواصفات المتعلقة بالمركبات المراد شراؤها، ومن ضمنها مواصفات مركبات فئة الوزراء، حيث يتم الالتزام بالمواصفات، إلا أن ماركة المركبة تكون وفق ما هو متوفر لدى الشركات الموردة ضمن اتفاقية الإطار، وقد تكون هذه الاتفاقية قد انتهت مدتها؛ الأمر الذي يؤدي إلى تباين في نوع ماركات المركبات بين الحين والآخر[35].

مناقصات عطاءات شراء المركبات ومستلزماتها:

تقوم مديرية اللوازم العامة بنشر جميع المناقصات للعطاءات الحكومية ومن ضمنها ما يتعلق بالمركبات الحكومية، عبر موقعها الإلكتروني، في مراحلها الأربع. ومن خلال الاطلاع على بعض عطاءات المناقصات المتعلقة بالمركبات الحكومية تم نشر دعوة لتقديم عطاءات لشراء وتوريد مركبات إطفاء لصالح جهاز الدفاع المدني، تتضمن كافة التفاصيل المتعلقة بالمناقصة. وقد مرت لاحقًا بمرحلة الإحالة المبدئية المنشورة على الموقع الإلكتروني لمديرية اللوازم العامة (مناقصة رقم 157/2022 – شراء وتوريد إطارات لمركبات جهاز الدفاع المدني)[36]، وتبيّن ما يأتي:

- هناك التزام بنشر كل ما يتعلق ببنود المناقصة، من حيث وصفها، وكميتها، وسعر الوحدة، والسعر الإجمالي.
- تحديد سبب الإحالة المتعلقة بالأقل تكلفة والاستجابة لمواصفات العطاء وشروطه.
- تتضمن الإحالة توقيع رئيس لجنة العطاءات المركزية وتوقيع أعضائها.
- نشر نتيجة الإحالة المبدئية لمدة خمسة أيام عمل وفق القانون، لإتاحة الاعتراض للمناقصين الآخرين.
- تم إلغاء أحد بنود العطاء لأن السعر المقدم من الشركة التي أُحيل عليها العطاء مبدئيًا يزيد عن 10% من القيمة التقديرية، وهو ما ينص عليه قانون الشراء العام.
- تمت زيادة كمية بعض البنود من قبل الجهة المشترية وتم قبول هذه الزيادة من قبل اللجنة لكونها بنسبة لا تزيد عن 25%.

كان يتوجب أن يتم تشكيل لجان استلام المركبات الحكومية التي يتم شراؤها، بناء على عطاءات المناقصات، تتكون من ثلاثة أعضاء، وذلك وفقًا لأحكام المادة (33) من نظام رقم (7) لسنة 2021 بتعديل نظام الشراء العام رقم (5) لسنة 2014 وتعديلاته. حيث أشار تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية للعام 2022 إلى وقوع مخالفات بشأن عدم توفر محاضر استلام وتسليم للمركبات الجديدة التي تم شراؤها في وزارة النقل والمواصلات[37].

وفي بعض الأحيان تتم عملية شراء المركبات بشكل مباشر، دون الدخول في إجراءات عطاءات المناقصة، وذلك بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء على ذلك. فقد منح مجلس الوزراء موافقته على شراء مركبات بشكل مباشر لجهاز الشرطة، في الجلسة رقم (186) بتاريخ 2022/12/19، كما منح مجلس الوزراء موافقته على شراء مركبات بشكل مباشر لصالح جهاز الأمن الوطني في الجلسة رقم (181) بتاريخ 2022/11/21. كما قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة لدراسة استبدال أو تحديث مركبات قوى الأمن، وذلك في جلسته رقم (166) بتاريخ 2022/7/4[38]. إلا أن القرارات المذكورة لم تتضمن أسباب اللجوء إلى الشراء المباشر الذي يعود على الأغلب لمواصفات خاصة يجب أن تتوفر في بعض مركبات الأمن.

34. مقابلة مع السيد جفال جفال، مدير عام ديوان الرقابة المالية والإدارية، رام الله، فلسطين، 2023/4/10.
35. مقابلة مع السيد أنس سمحان، مصدر سابق.
36. الموقع الإلكتروني لمديرية اللوازم العامة، www.gs.pmof.ps ، تاريخ زيارة الموقع 2023/4/25.
37. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية والإدارية لعام 2022م»، رام الله، فلسطين، 2023، ص 134.
38. مجلس الوزراء الفلسطيني، الموقع الإلكتروني: www.palgov.ps، تاريخ زيارة الموقع: 2023/4/27.

وبشأن عمليات الشراء المباشر للمركبات الحكومية، فقد تضمن تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية مخالفات، بشأن شراء المركبات، على بند المشروع السويسري، في سلطة جودة البيئة عام 2019، ولم تقم لجنة المشتريات بالأخذ بتوصية اللجنة الفنية بشراء ثلاث مركبات تجارية صغيرة، وألغت الاستدراج، وقامت بشراء مركبتي دفع رباعي، عن طريق الشراء المباشر، مما قد يشير إلى التخطيط غير السليم، وقامت بمخاطبة دولة رئيس الوزراء بوقائع غير صحيحة، ترتّب عليها الحصول على موافقة استثنائية بتجاوز القانون وتنفيذ الشراء المباشر للمركبتين[39].

وقد قامت هيئة مكافحة الفساد بفحص ملف شراء مركبات حكومية، بناء على أعمال التحريات الخاصة بها، وخاصة ما يتعلق بعملية الاستعاضة عن مركبات حكومية قديمة بمركبات جديدة في عام 2020[40]، دون الإشارة إلى أي نتائج توصلت إليها الهيئة بهذا الشأن. إلا أن ديوان الرقابة الإدارية والمالية قد أشار إلى مجموعة من المخالفات، بشأن عملية الاستبدال في عام 2022، فقد تم استبدال مركبات موديل حديث الإنتاج بمركبات جديدة، دون وجود تقييم فني للمركبة المستبدلة، وأن عملية الاستبدال تتم دون تخطيط مسبق من قبل وزارة النقل والمواصلات، وأن الوزارة تقوم بعملية الاستبدال من شركات محددة، دون وجود آلية واضحة في عملية تخمين أسعار المركبات المستبدلة[41]

تكلفة شراء المركبات الحكومية:

تشير المعلومات إلى أن الحكومة قد استبدلت 1500 مركبة خلال خمس سنوات حتى العام 2019، بواقع 300 مركبة سنويًا، وتم بيع مركبات حكومية خارجة من الخدمة بقيمة 10 ملايين دولار[42]. وبلغت تكلفة المركبات التي تم شراؤها 30 مليون دولار، على مدار ست سنوات حتى العام 2019، أي بمعدل 5 ملايين دولار سنويًا، وبخصم مبلغ 10 ملايين دولار الناتجة عن بيع مركبات حكومية خارجة عن الخدمة، تكون التكلفة الحقيقية 20 مليون دولار للسنوات الست[43]. واستنادًا إلى المعلومات السابقة الذكر، بشأن تكلفة شراء مركبات حكومية سنويًا، والتي قدرت بـ 5 ملايين دولار سنويًا؛ فإن هذه التكلفة تشكل ما نسبته 0.6% من إجمالي نفقات الشراء العام من اللوازم والخدمات والبالغة 750 مليون دولار سنويًا، وفق تقديرات المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام[44]. فيما نشرت وزارة النقل والمواصلات آخر إحصائيات تتعلق بالمزادات، في تقريرها السنوي للعام 2020، حيث أشارت إلى أن المبالغ المحصلة من بيع المركبات الحكومية في المزادات التي جرت في العام 2020 تقدير بمليون وثلاثمائة ألف شيكل، دون توضيح عدد المركبات وطبيعتها[45]. وفي تقرير العام 2021 أشارت إلى أنه تمت إقامة أربعة مزادات للمركبات المشطوبة المصادرة من قبل الشرطة، بينما لم يتم عمل مزادات للمركبات الحكومية القانونية، بسبب نظام الاستبدال[46].

وأشار تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية، حول البيانات المالية لدولة فلسطين للسنوات المالية المنتهية 2020-2021، إلى أنه بناء على تقييم النتائج التي تم التوصل إليها من عملية التدقيق، والمستندة إلى أدلة التدقيق المتعلقة بإيضاح النفقات غير الأجور، رقم (14) في الحساب الختامي للعامين 2020-2021، وسجّل بعض التحفظات كان من ضمنها التحفظ على عملية شراء مركبات حكومية من حساب أمانات بيع مركبات حكومية، بدلاً من حساب النفقة ذات العلاقة؛ مما أدى إلى تضخم مدفوعات الأمانات، وتخفيض قيمة النفقات غير النقدية بمبلغ (3,530,935) شيكلاً، خلال عامي 2020 و2021، علمًا بأن وزارة المالية قامت بالإفصاح عن حساب أمانات بيع مركبات حكومية بالفرق بين المبالغ المدينة والدائنة على الحساب، وذلك خلافًا للسياسة المحاسبية المتبعة[47].

39. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي 2020»، رام الله، فلسطين، ص 140.
40.ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية والإدارية لعام 2022م»، رام الله، فلسطين، 2023، ص 134.
مقابلة مع السيد عبد الله عباس عليان، مدير عام النزاهة والوقاية من الفساد، هيئة مكافحة الفساد، رام الله، فلسطين، 2023/6/5.
41. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية والإدارية لعام 2022م»، رام الله، فلسطين، 2023، ص 134.
42. مقابلة مع السيد محمد حمدان، الناطق باسم وزارة النقل والمواصلات، «برنامج شد حيلك يا وطن»، قناة وطن الفضائية، رام الله، فلسطين، الموقع الإلكتروني: www.wattan.net 2019/3/14
43. الموقع الإلكتروني: www.bnews.ps، 2019/3/13
44. صحيفة الأيام، «مجلس الشراء: 750 مليون دولار حجم المشتريات العامة سنويًا»، 2022/12/29.
45. وزارة النقل والمواصلات، التقرير الإحصائي السنوي 2020، ص 35.
46. وزارة النقل والمواصلات، التقرير الإحصائي السنوي 2021، ص 35.
47. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية (مدقق الحسابات المستقل) حول البيانات المالية لدولة فلسطين للسنوات المالية المنتهية 2020-2021»، رام الله، فلسطين، 2022، ص 35.

ولم يتم التمكن من الحصول على بيانات بشأن عدد المركبات الحكومية التي تم شراؤها في الأعوام من 2019 ولغاية نهاية العام 2022، وأية معلومات أخرى بشأن تكلفة شراء المركبات الحكومية عن تلك الفترة.

الآليات والإجراءات لتنظيم استخدام المركبات الحكومية:

الآليات والإجراءات لاستخدام المركبات الحكومية في القطاع المدني:

1. تنظيم استخدام المركبات:

وفق ما ورد في نظام عمل المركبات الحكومية للقطاع المدني، تتولى الوزارات والمؤسسات الحكومية المسؤولية عن تنظيم عمل مركبات الحركة التابعة لها، ويتضمن ذلك إعداد السجلات الخاصة بحركتها، ومتابعة استخدامها الذي يجب أن يقتصر على أوقات العمل الرسمي فقط، واستخدام نماذج أمر الحركة، وكل ما يتعلق باستخدامها، بما في ذلك مبيتها في المكان المخصص لها.

وحسب المادة (62) من النظام المالي الفلسطيني للوزارات والمؤسسات العامة[48]، فإن على كل وزارة او مؤسسة حكومية أن تحتفظ بسجل للمركبات الحكومية التي بعهدتها، يتضمن أرقام تلك المركبات وأنواعها، واسم الموظف الذي بعهدته تلك المركبة، واسم المديرية التي تستخدمها، وطبيعة الاستخدام، كما تتولى تلك الجهات المسؤولية عن تطبيق نظام الاستخدام، والوقود والصيانة، والتأمين.

لقد منحت المادة (8) من نظام إجراءات الضبط القضائي رقم (23) لسنة 2021[49] لموظفي وحدة الرقابة والتفتيش الميداني «مأمور الضبط القضائي» في وزارة النقل والمواصلات، بعد التنسيق مع الإدارة للنقل الحكومي في الوزارة، منحتهم صلاحية بالتحفظ على المركبات الحكومية المدنية، في حال استخدامها خلافًا لنظام عمل المركبات الحكومية للقطاع المدني، لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وقد قامت الإدارة العامة للنقل الحكومي بإطلاق حملات، في الأعوام 2011[50] – 2015[51]، من خلال شرطة المرور ودورية السلامة على الطرق، للرقابة على استخدام المركبات الحكومية ومنع الاستخدام الشخصي لتلك المركبات، وتطبيق العقوبات على مخالفات الاستخدام المخالف للقوانين والأنظمة[52].

فقد أصدرت وزارة النقل والمواصلات عام 2015 تعميمًا تضمن الضوابط والمعايير لاستخدام المركبات الحكومية، بناء على تعليمات رئيس الوزراء والقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بهذا الشأن، وعدم جواز استخدام المركبات الحكومية إلا للأغراض والمهام الرسمية، وخلال أوقات الدوام الرسمي، وأن يتم استخدامها وفق آلية محددة، تشمل إعداد سجل خاص لكل مركبة حركة، يبيّن تحركاتها خلال أوقات الدوام الرسمي، مع حيازة تصريح حركة، حسب النموذج المعتمد من الإدارة العامة للنقل الحكومي، ولوحة تعريف، وأن يكون مبيت تلك المركبات في الساحات والأماكن المخصصة لها في الدوائر الحكومية، وحظرت على الوزارات والمؤسسات استئجار مركبات[53].

كما تقوم الإدارة العامة للنقل الحكومي بإجراء فحص ومعاينة للمركبات الحكومية؛ من أجل التأكد من سلامة المركبات، ومدى التزام السائقين بالحفاظ عليها. وفي حال وجود تلف في المركبة بسبب استهتار السائقين توجه مراسلات للوزير المختص، حيث يقوم الوزير بتشكيل لجنة تحقيق حول سوء الاستخدام للمركبة. وقد سبق أن حُجزت مركبات حكومية بسبب سوء الاستخدام، كما وُجهت عقوبات للسائقين المستهترين الذين تسببوا بالتلف للمركبة، تصل إلى خصم مالي من الراتب، ويتم حرمان السائقين من استخدام المركبة، ولا سيما في حال التسبب

48. الوقائع الفلسطينية، العدد 59، المنشور بتاريخ 2005/9/27، ص 7.
49. الوقائع الفلسطينية، العدد 188، المنشور بتاريخ 2022/2/24، ص 69.
50. المبادرة الفلسطينية للتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح، «بدء حملة لضبط استخدام المركبات الحكومية»، الموقع الإلكتروني: www.miftah.org 2011/1/13
51. وكالة الأنباء الفلسطينية – معًا، «حملة لضبط استخدام المركبات الحكومية»، الموقع الإلكتروني: www.maannews.net، 2015/9/7
52. المبادرة الفلسطينية للتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح، «بدء حملة لضبط استخدام المركبات الحكومية»، الموقع الإلكتروني: www.miftah.org 2011/1/13
53. وزارة المواصلات تنظم استخدام المركبات الحكومية، الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء الفلسطيني: www.palgov.ps 2015/9/9

بحوادث مرورية[54]. ومن خلال مراجعة الموقع الإلكتروني لوزارة النقل والمواصلات، وما نُشر في أيقونة الأخبار على الموقع، لا توجد أخبار حول حملات ميدانية أو إجراءات متابعة قامت بها الإدارة العامة للنقل الحكومي، بعد الحملات الآنفة الذكر لضبط استخدام تلك المركبات، رغم القيام بحملات ميدانية من قبل دائرة الرقابة والتفتيش، كانت تستهدف الفحص والمتابعة لمدى التزام المركبات بأنظمة السلامة المرورية، دون أن يكون هناك أي ذكر لمتابعة المركبات الحكومية وضبط استخدامها.

تلتزم الإدارة العامة للنقل الحكومي بما ورد في نظام عمل المركبات في القطاع المدني، فيما يتعلق باللوحات الحمراء أو اللوحات بالأرقام المدنية (99)، وعادة يتم تركيب لوحات بأرقام حمراء لمركبات الحركة التابعة للوزارات والمؤسسات العامة، أما المركبات ذات الاستخدام الشخصي فبعضها يكون بلوحات بألوان حمراء، وبعضها الآخر بأرقام مدنية (99) حسب طلب الشخص المستفيد من المركبة، إذ يطلب بعض مَن يستخدمون المركبات الشخصية أن تكون لوحة المركبة برقم مدني (99)، ممن يسكنون في المناطق المصنفة (ج)؛ من أجل تسهيل مرورهم، أو ممن يسكنون في مناطق قريبة من المستوطنات، أو لمركبات الحركة التي تستخدم في مناطق القدس. كما توجد مركبات حكومية تحمل لوحات تسجيل صفراء للأشخاص الذين يحتاجون للدخول إلى القدس، وخاصة ممن يحملون هوية مقدسية[55].

إلا أن هناك سوء استخدام للمركبات الحكومية، وهو ما يشير إليه تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية لعام 2021، إذ يستخدم الموظفون بعد أوقات العمل الرسمي مركبات حكومية مخصصة للحركة في وزارة شؤون القدس، لعامي 2018–2019، كما أنه لم يتم تنظيم سجل للمركبات الحكومية المخصصة للحركة، بحيث تتم قراءة العداد في بداية كل يوم عمل[56]. كما أن هناك مخالفات بشأن استخدام المركبات الحكومية في وكالة الأنباء الفلسطينية – وفا، تتعلق بوجود ضعف في إجراءات الرقابة على مركبات الحركة وضبطها، حيث لا يتم تسجيل المركبات كمهدة شخصية على السائقين، وتسجيلات قراءات العدادات غير دقيقة، والسجلات غير واضحة بكل تفاصيلها[57].

وتضمّن تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية 2021 وجود مخالفات بشأن تنظيم استخدام المركبات الحكومية، تتعلق بعدم اكتمال البيانات اللازمة لضبط المركبات الحكومية التابعة لوزارة الصحة وتنظيم حركتها، وبيان كافة بنودها، التي تتضمن خط سير المركبة، وأسماء المرافقين وعددهم، والهدف من الحركة؛ مما يؤدي إلى إضعاف الضوابط الرقابية على خدمة النقل، ولا يوفر إمكانية مراجعة وتحليل الحركات ومطابقتها، واحتمالية وجود ازدواجية أو تعارض في توجيه المركبات للخطوط ذاتها. كما أن بعض مديريات وزارة الصحة لا تلتزم باستخدام نماذج الحركة للمركبات بالطريقة الصحيحة[58]. وقد تضمن التقرير أيضًا وجود مخالفات بشأن عدم التزام هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بتركيب جهاز تتبع، خلافًا لقرار مجلس الوزراء حول ذلك[59]. واستئجار سيارتين لاستخدامهما من قبل مديرية الصحة في محافظة القدس، خلافًا لقرار مجلس الوزراء بشأن نظام عمل المركبات الحكومية للقطاع المدني، علمًا بأن المحافظة تمتلك 8 مركبات[60].

وأشار التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية والإدارية 2020 إلى وجود بعض المخالفات بشأن المركبات الحكومية، فعلى صعيد تنظيم الاستخدام للمركبات الحكومية أشار التقرير إلى أنه لم يتم تركيب حلقات إلكترونية لمركبات الحركة، ولم يتم وضع لوحات تعريفية على جميع مركبات الحركة في الإدارة العامة للمعابر والحدود[61]. كما أشار التقرير إلى أنه لا يتوفر قسم للحركة، أو موظف حركة ينظم حركة المركبات باستخدام أوامر حركة وخط سير المركبة، لضمان الاستخدام الأمثل للمركبات، وتقنين استخدامها[62].

54. لقاء مع السيد محمد حمدان، الناطق باسم وزارة النقل والمواصلات، «برنامج شد حيلك يا وطن»، قناة وطن الفضائية، رام الله، فلسطين، الموقع الإلكتروني: www.wattan.net 2019/3/14
55. لقاء مع السيد محمد حمدان، الناطق باسم وزارة النقل والمواصلات، «برنامج شد حيلك يا وطن»، قناة وطن الفضائية، رام الله، فلسطين، الموقع الإلكتروني: www.wattan.net 2019/3/14
56. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية والإدارية 2021»، رام الله، فلسطين، 2022، ص 76.
57. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية والإدارية 2021»، مصدر سابق، ص 136.
58. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي 2021»، مصدر سابق، ص 90-91.
59. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي 2021»، مصدر سابق، ص 142.
60. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي 2021»، مصدر سابق، ص 85.
61. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي 2020»، مصدر سابق، ص 14.
62. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي2020 «، مصدر سابق، ص 135-136.

كما تضمن التقرير مخالفات باستخدام مركبات الحركة في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، كاستخدام المركبات بطريقة شخصية على مدار الساعة؛ مما اضطر الهيئة إلى استئجار مركبات إضافية لإنجاز أعمالها[63]. وأشار التقرير إلى عدم وجود قسم خاص بالحركة في بلدية السموع في محافظة الخليل، ينظم حركة المركبات التابعة للبلدية، ولا تُستخدم أوامر حركة للمركبات؛ مما قد يؤدي إلى استغلال تلك المركبات لأغراض شخصية، كما لا يتم تبييت جميع مركبات البلدية في مقر البلدية، بل تبقى تلك المركبات بحوزة سائقيها[64]. كما لا توجد أوامر حركة مكتوبة للمركبات التابعة لبلدية سيلة الظهر في محافظة جنين، ولا يتم تسجيل قراءات العدادات للمركبات في بداية الحركة ونهايتها، ولا تُسجَّل المسافة المقطوعة في كل مهمة، ويتم استخدام مركبة بعد الدوام الرسمي، ولا يتم تسجيلها كعهدة شخصية، ولا يوجد تكليف بإبقائها في حوزة مستخدمها بعد الدوام الرسمي[65].

2. ترخيص المركبات وتأمينها:

الإدارة العامة للنقل الحكومي هي الجهة المختصة بترخيص المركبات الحكومية، وتحدد لجنة العطاءات المركزية بالتنسيق مع الإدارة العامة للنقل الحكومي الشروط والمعايير والمواصفات الفنية لطرح عطاء تأمين المركبات الحكومية، على أن يصدر وزير النقل والمواصلات التعليمات اللازمة لتحديد آليات تنفيذ التأمين، إلا أن تلك التعليمات لم تصدر، حيث إن الوزرات والمؤسسات الحكومية تكون مسؤولة عن تأمين المركبات التابعة لها، وفي ظل توحيد أسعار خدمة تأمين المركبات من قبل اتحاد شركات التأمين الفلسطينية، وإلغاء المنافسة بين شركات التأمين، لم تعد هناك حاجة لطرح عطاءات تأمين المركبات الحكومية. وفي الواقع تتعامل كل جهة من الجهات الواردة الذكر في إجراءات تأمين المركبات مع أي شركة تأمين، دون وجود معايير أو محددات موحدة تحكم هذه العملية، أو أدلة إجرائية معتمدة بهذا الخصوص؛ الأمر الذي قد يخلق مجالاً للانتفاع، وفرصًا لتضارب المصالح، أو التحيز لشركة تأمين دون أخرى. وقد تلقت هيئة مكافحة الفساد بلاغًا واحدًا حول ملف تأمين وصيانة المركبات الحكومية، وقامت بفحص البلاغ وتحويله إلى الإدارة العامة للتحقيق في الهيئة[66].

ووفقا لدراسة أعدتها وزارة الصحة، بلغت نفقات التأمين لمركبات وزارة الصحة -وعددها 170 مركبة- حوالي 600,000 شيكل سنويًا، أي بمعدل 3529 شيكلًا للمركبة الواحدة سنويًا، وبتطبيق ذلك على إجمالي عدد المركبات الحكومية، فأن إجمالي نفقات التأمين للمركبات الحكومية يُقدّر بحوالي 21 مليون شيكل سنويًا[67].

3. الوقود:

تكون الوزارات والمؤسسات الحكومية مسؤولة عن صرف الوقود للمركبات الحكومية، لفئة الاستخدام الشخصي ومركبات الحركة. وقد بلغت تكلفة الوقود والطاقة 31.8 مليون دولار، حسب بيانات موازنة عام 2022[68]، ولا تظهر البيانات تكلفة الوقود بشكل منفصل عن تكلفة استهلاك الطاقة من كهرباء وغيرها، كما لا تظهر تكلفة الوقود المخصص للمركبات بشكل منفصل عن تكلفة الوقود للأغراض الأخرى، كالتدفئة وغيرها. إلا أن بيانات حديثة لدى وزارة الصحة على سبيل المثال، أظهرت أن نفقات وقود المركبات لديها -البالغة 170 مركبة- تقدر بمليونَيْ شيكل سنويًا[69]، أي بمعدل 11,765 شيكل سنويًا للمركبة. وبتطبيق ذلك على إجمالي عدد المركبات الحكومية البالغة حوالي 6000 مركبة، تُقدَّر النفقات الإجمالية لوقود المركبات الحكومية حوالي 71 مليون شيكل سنويًا.

وأشار مدير عام الإدارة العامة للنقل الحكومي في وزارة النقل والمواصلات بأن الوزارة ستقوم باعتماد نظام إلكتروني ذكي، بخصوص محروقات المركبات الحكومية[70]، وأن هناك آلية جديدة لمراقبة المركبات الحكومية وضبط أدائها،

63. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي 2021مصدر سابق، ص 142.
64. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي لعام 2018»، رام الله، فلسطين، 2019، ص 151.
65. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي 2021»، مصدر سابق، ص 142.
66. مقابلة مع السيد عبد الله عباس عليان، مصدر سابق.
67. عيسى الشخشير، رئيس قسم الحركة في وزارة الصحة، «ورشة عمل لمناقشة مسودة التقرير»، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، رام الله، فلسطين، 2023/9/6.
68. وزارة المالية والتخطيط، «الاستبيان السنوي لإحصاءات مالية الحكومة»، الموقع الإلكتروني: www.pmof.ps، تاريخ زيارة الموقع: 2023/6/24
69. عيسى الشخشير، رئيس قسم الحركة في وزارة الصحة، «ورشة عمل لمناقشة مسودة التقرير»، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، رام الله، فلسطين، 2023/9/6.
70. لقاء مع السيد محمد الحلاق، مدير عام الإدارة العامة للنقل الحكومي والمواصلات في وزارة النقل، رام الله، وكالة وطن للأنباء، الموقع الإلكتروني: www.wattan.net،2015/12/22

ومنع سوء استخدامها، وأن هذه الآلية ستخفض 30% من نفقاتها، بحيث سيتم منح كل مركبة كمية محددة من الوقود حسب طبيعة عملها، وساعات الدوام، وفي حال المخالفة لذلك يمكن التحكم بها وإطفاؤها عبر الهاتف المحمول[71].

وفي إطار الإجراءات المتعلقة بتوفير تكلفة الوقود، قررت الحكومة الاستغناء عن المركبات التي تفوق سعتها CC 2000، والاستعاضة عنها بأخرى أقل استهلاكًا للوقود[72]. إلا أن هناك اتجاهات ترى بأن سعة المحرك لم تعد المحدد الرئيس لاستهلاك الوقود، ذلك أن المركبات الحديثة تتوفر فيها أنظمة توفير، رغم أن سعة المحرك تكون كبيرة[73].

وقد أشار تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية 2021 إلى وجود مخالفات بشأن استخدام الوقود، إذ يُستخدم نظام الحلقات الإلكترونية في تعبئة وقود المركبات الحكومية التابعة لمحافظة طوباس والأغوار الشمالية، ولا يزال نظام الكوبونات هو المستخدَم، ولا يتم تحديد رقم المركبة المستفيدة من الكوبون[74]. كما أنه لا يتم تحديد سقوف صرف الوقود لمركبات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، تماشيًا مع متطلبات الضبط الداخلي، وعدم استخدام نظام الحلقات الإلكترونية في تعبئة وقود مركبات الهيئة[75]. كما أشار التقرير إلى مخالفات بشأن تجاوز السقف الشهري المحدد للمحروقات لبعض المركبات الحكومية التابعة لمحافظة القدس[76].

كما أنه لا يتم الالتزام بتركيب جهاز تتبع لمركبات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، خلافًا لقرار مجلس الوزراء، ولا يتم تحديد سقوف المحروقات للمركبات تماشيًا مع متطلبات الضبط الداخلي، ولا يتم استخدام الحلقة الإلكترونية في تزويد الوقود لمركبات الهيئة[77].

وفي نفس السياق أشار التقرير إلى أن كوبونات تعبئة المحروقات تبقى في عهد السائقين، في بلدية سيلة الظهر في محافظة جنين، حيث يتم تعبئة المحروقات من قبلهم مباشرة، دون إبلاغ البلدية أو الدائرة المالية عند كل عملية تزود بالمحروقات[78]. كما أنه يتم صرف بدل محروقات لمركبة مدير عام في المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع دون سند قانوني يجيزه[79].

لقد تلقّت هيئة مكافحة الفساد خلال الفترة من 2020/10- 2023/5 شكوى واحدة حول استخدام وقود المركبات الحكومية، وقامت بدراسة الشكوى وتحويلها إلى الإدارة العامة للتحقيق[80].

> على الرغم من توجهات الجهات المختصة نحو توفير استهلاك الوقود في المركبات الحكومية، وتبنيها لإستراتيجيات التكيف مع تغيرات المناخ لخفض مستوى انبعاثات الغازات الدفيئة، فإنه لا توجد أية خطة تتضمن التحول نحو استخدام المركبات الحكومية الهجينة، أو المركبات الحكومية التي تعمل بالطاقة الكهربائية بشكل كامل، ولا تتوفر أية دراسات لدى الحكومة حول هذا الموضوع، حيث إن هناك العديد من الدول التي أخذت بالتحول نحو استخدام المركبات الحكومية الكهربائية، مثل الأردن على سبيل المثال، التي تبنت خطة للاستعاضة عن جميع المركبات الحكومية التي تعمل بوقود البنزين بمركبات كهربائية[81].

71. لقاء مع السيد محمد حمدان، الناطق باسم وزارة النقل والمواصلات، «آلية جديدة لضبط المركبات الحكومية»، راديو أنغام، رام الله، فلسطين، الموقع الإلكتروني: 2017/5/16، www.arn.ps
72. لقاء مع السيد محمد حمدان، الناطق باسم وزارة النقل والمواصلات، «برنامج شد حيلك يا وطن»، قناة وطن الفضائية، رام الله، فلسطين، الموقع الإلكتروني: 2019/3/14، www.wattan.net
73. مقابلة مع السيد جفال جفال، مصدر سابق.
74. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي 2021»، مصدر سابق، ص 75.
75. المصدر السابق.
76. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي 2021»، مصدر سابق، ص 85.
77. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي 2021»، مصدر سابق، ص 142.
78. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي 2018»، مصدر سابق، ص 154.
79. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي 2018»، مصدر سابق، ص 37.
80 مقابلة مع السيد عبد الله عباس عليان، مصدر سابق.
81 موقع رؤيا الإخباري: 2019/10/24، www.royanews.tv

4. الصيانة:

تحدد وزارة النقل والمواصلات آلية عمل الصيانة اللازمة للمركبات الحكومية في القطاع المدني ومكانها، وتجهيز ورشات خاصة لصيانة المركبات الحكومية، وتكون مسؤولة عن إجراءات الصيانة الدورية، ولكن في حالة إجراء الصيانة غير الدورية لأية مركبة، يتوجب على الوزارة أو المؤسسة الحكومية إعلام الإدارة العامة للنقل الحكومي في وزارة النقل والمواصلات بذلك خطيًا. وتتم صيانة المركبات الحكومية للقطاع المدني في مختلف ورش الصيانة، وذلك عن طريق استدراج عروض لثلاثة مراكز صيانة، واختيار الأقل سعرًا. وهناك دائرة متخصصة ضمن الإدارة العامة للنقل الحكومي، تتكون من مجموعة من الموظفين المتخصصين في الصيانة، حيث لا يجوز القيام بالصيانة قبل الحصول على الموافقة من قبل اللجنة الفنية، ولا سيما في صيانة الأعطال الكبيرة للمركبات، وفي بعض الأحيان تقوم اللجنة الفنية بإرسال المركبة إلى مركز الفحص «الدينموميتر» للتأكد من مستلزمات صيانتها، قبل القيام بإجراء عملية الصيانة. ولكن الصيانة الدورية المتعلقة بتغيير الإطارات، وتغيير الزيوت والفلاتر وغيرها، فهي لا تحتاج إلى فحص المختصين واللجنة الفنية، ولكن يتم التأكد من حاجتها للصيانة الدورية وفق تواريخ الصيانة السابقة، بحيث تكون الفوارق الزمنية منطقية[82].

وتشير البيانات إلى أنه تم استبدال عدد كبير من المركبات القديمة، بتعليمات من وزير النقل والمواصلات، عام 2019؛ لأن تكلفة صيانتها عالية، وباتت تشكل عبئًا ماليًا، حيث تم توفير ما قرابته 5 ملايين دولار من تكاليف الصيانة، فصيانة بعض المركبات تصل إلى 20 ألف شيكل، والمركبات القديمة تحتاج إلى صيانة دورية، والاستعاضة عنها بمركبات جديدة تعني توفيرًا ماليًا نتيجة كفالة الصيانة عليها لمدة تصل إلى 3 سنوات[83].

تظهر بيانات وزارة الصحة أن نفقات الصيانة لمركبات وزارة الصحة التي عددها 170 تكلف حوالي 1,200,000 شيكل سنويًا، أي بمعدل حوالي 7 آلاف شيكل للمركبة الواحدة. فيما تظهر دراسة أعدتها هيئة الإمداد والتجهيز على 274 مركبة حكومية في القطاع الأمني قدرت تكلفة الصيانة الروتينية لتلك المركبات بحوالي 1,620,000 شيكل سنويًا[84]، أي بمعدل 5912 شيكل للمركبة الواحدة، وبتطبيق ذلك على إجمالي عدد المركبات الحكومية البالغة حوالي 6000 مركبة، يُقدّر إجمالي نفقات صيانة المركبات الحكومية حوالي 35 مليون شيكل سنويًا.

الآليات والإجراءات استخدام المركبات الحكومية في القطاع الأمني:

1. تنظيم استخدام المركبات:

وفق أحكام القرار بقانون رقم (14) لسنة 2023م بشأن تنظيم عمل مركبات قوى الأمن، تتولى الإدارة المالية العسكرية المركزية المهام والصلاحيات لمتابعة استخدام تلك المركبات والرقابة عليها، ورفع مخالفات الاستخدام إلى قادة قوى الأمن.

وقد أشار تقرير صادر عن ائتلاف أمان أن كتيّب المخالفات الانضباطية الصادر عن وزير الداخلية تضمّن أن استخدام المركبات لأغراض شخصية يشكل مخالفة انضباطية، يعاقَب عليها مرتكبوها من منتسبي الأجهزة الأمنية تأديبيًا، وتمتلك الإدارة المالية العسكرية سجلاً لحركة المركبات، وأوامر الحركة، وتثبت عهد السلع بما فيها المركبات، لدى هيئة الإمداد والتجهيز[85].

82. لقاء مع السيد محمد حمدان، الناطق باسم وزارة النقل والمواصلات، «برنامج شد حيلك يا وطن»، قناة وطن الفضائية، رام الله، فلسطين، الموقع الإلكتروني: www.wattan.net، 2019/3/14

83. لقاء مع السيد محمد حمدان، الناطق باسم وزارة النقل والمواصلات، «برنامج شد حيلك يا وطن»، قناة وطن الفضائية، رام الله، فلسطين، الموقع الإلكتروني: www.wattan.net، 2019/3/14

81 هيثم سعد الدين، مساعد رئيس هيئة الإمداد والتجهيز للإنشاءات العسكرية والصيانة، «ورشة عمل لمناقشة مسودة التقرير، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، رام الله، فلسطين، 2023/9/6.

85. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2017. بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل مؤسسة الإدارة المالية العسكرية المركزية. رام الله، فلسطين. ص 11.

وقد أشار تقرير صادر عن ديوان الرقابة المالية والإدارية إلى مخالفات في استخدام المركبات الحكومية، إذ تم فرز ثلاث مركبات حركة في وزارة الداخلية لاستخدامها من قبل مديرين عامين، مع استمرار صرف بدل التنقل الثابت لهم[86]، بشكل يخالف أحكام القانون والنظام بهذا الشأن.

2. ترخيص المركبات وتأمينها :

تتم إجراءات ترخيص المركبات الحكومية في قطاع الأمن وتأمينها عن طريق الإدارة المالية العسكرية، بالتنسيق مع الإدارة العامل للنقل الحكومي في وزارة النقل والمواصلات. وأشار تقرير صادر عن ائتلاف أمان أنه من غير الواضح ما هي الآلية التي يتم بناء عليها الحصول على خدمة تأمين المركبات الحكومية في القطاع الأمني، في ظل عدم توفر دليل إجراءات معتمد ومنشور، ينظّم إجراءات الحصول على خدمات تأمين المركبات في القطاع الأمني[87]. إلا أنه وبعد قيام الاتحاد العام لشركات التأمين بتوحيد أسعار رسوم تأمين المركبات، لم تعد هناك حاجة شراء خدمة التأمين للمركبات الحكومية عن طريق عطاءات المناقصات، حيث يتم التعامل مع شركات التأمين بشكل متساوٍ وعادل، وتوزيع شراء الخدمات لتأمين المركبات على جميع الشركات، على شكل حصص متساوية[88].

3. الوقود:

تقوم هيئة الإمداد والتجهيز بتأمين مخصصات الوقود لمركبات الجهة المستفيدة، والتعاقد مع محطات الوقود في المحافظات بالتنسيق مع الإدارة المالية، حيث تشكل الهيئة لجنة برئاستها وعضوية الإدارة المالية والجهة المستفيدة، لدراسة احتياجها من الوقود، بما يتلاءم مع طبيعة عملها وموازنتها التشغيلية. وقد بيّن القرار بقانون رقم (14) لسنة 2023م بشأن تنظيم عمل مركبات قوى الأمن، أن أية امتيازات أو حقوق لمنتسبي قوى الأمن تتعلق بالمركبات والوقود يجب ان تستند إلى مخصص في الموازنة العامة. كما يمنح القرار بقانون المذكور مجلس الوزراء صلاحية تحديد النظام الإلكتروني الملائم لضبط استخدام الوقود ومراقبته في مركبات قوى الأمن.

ويشير تقرير صادر عن ديوان الرقابة المالية والإدارية إلى أنه يتم صرف مبلغ 50 ألف شيكل، بدل محروقات، لهيئة القضاء العسكري، يتم توزيعها على مركبات الهيئة، ولم يتم توضيح آلية توزيع المحروقات على المركبات الخاصة التي تم صرفها كعهد شخصية على الموظفين، بالإضافة إلى وجود 9 مركبات حركة تم الحصول عليها من الأجهزة الأمنية الأخرى، وتكلفة صيانتها عالية[89].

وتضمن تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية للعام 2018 أن هناك مخالفات بشأن آليات صرف المحروقات في هيئة الإمداد والتجهيز، كعدم وجود سجلات حركة لضمان حسن استخدام البطاقات الخاصة بالوقود للأغراض التي خصصت من أجلها، بحيث لا يتم التأكد من عدم استخدامها لتزويد مركبات أخرى بالوقود، في ظل عدم وجود ضوابط في محطات التعبئة، كما لوحظ وجود أكثر من بطاقة تم تعريفها على نفس رقم المركبة، وهذا يبين تضخمًا في حجم استهلاك المحروقات[90].

كما أشار ديوان الرقابة المالية والإدارية في تقريره السنوية لعام 2022 وجود مخالفات لدى جامعة الاستقلال بشأن عدم تركيب حلقات إلكترونية لكافة المركبات الحكومية التابعة للجامعة، وأن بعض الكوبونات التي تم صرفها من قبل محطة التعبئة لا يوجد عليها أرقام المركبات وأسماء المستفيدين، وأن بعض المركبات التي ما زالت تستخدم البطاقات الإلكترونية لا يوجد لها سقف مالي، كما أنه تم صرف بطاقات محروقات لبعض الموظفين الذين يستخدمون مركبات خاصة[91].

86. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي 2021»، مصدر سابق، ص 82.
87. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، مصدر سابق، ص 14.
88. أسامة أبو سلطان، مدير الرقابة في الإدارة المالية العسكرية المركزية، «ورشة عمل لمناقشة مسودة التقرير»، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، رام الله، فلسطين، 2023/9/6.
89. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي 2021»، مصدر سابق، ص 81.
90. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي لعام 2018»، مصدر سابق، ص 86.
91. ديوان الرقابة المالية والإدارية، «تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية لعام 2022»، رام الله، فلسطين، 2023، ص 76.

4. الصيانة:

تولت هيئة الإمداد والتجهيز صيانة المركبات الحكومية في القطاع الأمني، من خلال ورشات الصيانة التابعة لها، حتى العام 2000، وذلك بالتنسيق مع الإدارة المالية، إذ كانت تقوم بصيانة المركبات إن تعذرت صيانتها في الورش التابعة لها[92]. فيما أصبحت هناك ورش صيانة للمركبات للأجهزة الأمنية بشكل منفصل، حيث تتوفر ثلاثة مراكز صيانة للمركبات الحكومية التابعة للشرطة في شمال الضفة وفي وسطها وفي جنوبها، على أن تكون هذه مراكز صيانة مركزية، ولديها الاستعداد أيضًا لتوفير الصيانة لكافة المركبات الحكومية[93]، وتتبع ورش الصيانة بالشرطة دائرة متخصصة، وتتلخص مهامها في الإشراف والرقابة على أعمال الصيانة، وعلى عطاءات إطارات مركبات الشرطة، وميزانيات الصيانة، وتقدير التكاليف[94]. كما تتوفر مراكز صيانة خاصة بجهاز الأمن الوطني. ويتاح لجميع ورش تصليح المركبات المرخصة من وزارة النقل والمواصلات الدخول في عطاءات الوزارة للصيانة، حيث يتم تسجيل 3 عروض أسعار، وتختار الوزارة ما هو مناسب[95].

وقد أعدت هيئة الإمداد والتجهيز دراسة جدوى، حول تكلفة صيانة المركبات الحكومية في قطاع الأمن، وذلك على عينة عشوائية، تتكون من 274 مركبة، تم فرزها حسب الجهاز والشركة المصنعة، وجداول دراسة الجدوى، والتعرف على تكلفة الصيانة السنوية لتلك العينة من خلال الشركات المصنعة، فتوصلت الدراسة إلى أن تلك المركبات بحاجة إلى 14 نوعًا من الصيانة الروتينية، وأن التكلفة الافتراضية لصيانة المركبات حسب العينة تكلف سنويًا (1,620,000) شيكل، وبتطبيق تكلفة العينة على إجمالي عدد المركبات في قطاع الأمن، البالغ عددها 4500 مركبة، تكون التكلفة الإجمالية الافتراضية حوالي 27 مليون شيكل سنويًا، وأنه في حال تم توحيد مراكز الصيانة للمركبات الحكومية، من خلال هئة الإمداد والتجهيز تكون التكلفة أقل، مما يعني توفيرًا في تكلفة صيانة المركبات الحكومية في قطاع الأمن. كما توصلت الدراسة إلى ضرورة عدم الاكتفاء بمواصفات المركبة عند الشراء، بل يتوجب الدخول في احتياجات الصيانة العميقة وليس البسيطة فقط، والتوجهة نحو الصيانة لدى مراكز تابعة لهيئة الإمداد والتجهيز، والتوجه إلى الصيانة التعاقدية في حال عدم توفر الصيانة المطلوبة لدى مراكز الصيانة التابعة للهيئة[96]. كما أن الدراسة أشارت إلى توقعات بخفض التكلفة إلى النصف أو الربع تقريبًا، إذا أتيح للهيئة التعاقد بشكل جماعي، وأن تكون الصيانة مدروسة بشكل جيد، إلا أن مشروع توحيد مراكز الصيانة يواجه مشكلة عدم توفر الكادر والتجهيز[97].

الآليات والإجراءات لإخراج المركبات الحكومية من الخدمة:

1. إخراج المركبات الحكومية من الخدمة في القطاع المدني:

وفق ما جاء في قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2017 بنظام عمل المركبات الحكومية للقطاع المدني، يتم إخراج المركبة الحكومية من الخدمة ببيعها أو شطبها، وفق معايير محددة، بناء على الحد الأدنى لعدد الكيلومترات التي قطعتها المركبة، أو الحد الأدنى لعمر الاستخدام، مربوطًا بوزن المركبة، وتصنيف استخدامها إن كانت مركبة نقل ركاب أو شحن أو آلية ثقيلة، أو تعرضها لحادث نتج عنه أضرار، بناء على تقرير مثمّن، إذا زادت قيمة الأضرار عن 75%، وعلى الوزارة أو المؤسسة الحكومية القيام بتسليم المركبة المراد إخراجها من الخدمة إلى وزارة النقل

92. أسامة أبو سلطان، مدير الرقابة في الإدارة المالية العسكرية المركزية، «ورشة عمل لمناقشة مسودة التقرير»، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، رام الله، فلسطين، 2023/9/6.
93. وزير النقل والمواصلات يبحث مع الشرطة آلية استغلال ورش الصيانة الخاصة بالشرطة في صيانة المركبات الحكومية، الموقع الإلكتروني لجهاز الشرطة: www.palpolice.ps 2015/2/8
94. الموقع الإلكتروني لجهاز الشرطة: www.palpolice.ps، 2022/12/28
95. لقاء مع السيد محمد حمدان، الناطق باسم وزارة النقل والمواصلات، «برنامج شد حيلك يا وطن»، قناة وطن الفضائية، رام الله، فلسطين، الموقع الإلكتروني: www.wattan.net، 2019/3/14
96. أسامة أبو سلطان، مدير الرقابة في الإدارة المالية العسكرية المركزية، «ورشة عمل لمناقشة مسودة التقرير»، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، رام الله، فلسطين، 2023/9/6.
97. هيثم سعد الدين، مساعد رئيس هيئة الإمداد والتجهيز للإنشاءات العسكرية والصيانة، «ورشة عمل لمناقشة مسودة التقرير، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، رام الله، فلسطين، 2023/9/6.

والمواصلات، ولوزارة النقل والمواصلات الحق في سحب أي مركبة من الوزارة أو المؤسسة الحكومية لإخراجها من الخدمة.

> إن اعتماد معياري الحد الأدنى لعدد الكيلومترات التي قطعتها المركبة، أو الحد الأدنى لعمر الاستخدام للمركبة بشكل منفصل لإخراج المركبة الحكومية من الخدمة، قد يؤدي إلى إخراج مركبات بحالة جيدة في حال توفر شرط الحد الأدنى لعمر الاستخدام، دون توفر الحد الأدنى لعدد الكيلومترات غير متوفر، إذا كان أقل من 100 ألف كيلومتر؛ الأمر الذي قد يزيد من تكلفة الاستخدام.

2. اخراج المركبات الحكومية من الخدمة في القطاع الأمني:

وفق ما جاء في قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2019م بنظام عمل المركبات الحكومية للقطاع الأمني، يتم إخراج المركبة الحكومية من الخدمة وفق المعايير المذكورة لإخراج المركبات الحكومية للقطاع المدني، على أن تقوم الجهة المستفيدة بتزويد هيئة الإمداد والتجهيز بكشف بالمركبات المراد إخراجها من الخدمة، وتقوم الهيئة برفع كشف بتلك المركبات إلى وزارة النقل والمواصلات.

3. بيع المركبات الخارجة من الخدمة:

وفقًا لما تضمنه نظاما عمل المركبات الحكومية في القطاعين المدني والأمني، يتم تشكيل لجنة مختصة لبيع المركبات الحكومية الخارجة من الخدمة، برئاسة وزارة النقل والمواصلات، وعضوية وزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة المالية والتخطيط، لمعاينة المركبات الحكومية المنوي بيعها، والتأكد من قانونيتها، وطباعة إطار لرقم هيكل المركبة وآخر لرقم المحرك، حيث لا يجوز بيعها إلا بعد إجراء تلك المعاينة، ثم تقدر لجنة العطاءات الفرعية ثمن المركبة، وهي لجنة مكونة من الإدارة العامة للنقل الحكومي في وزارة النقل والمواصلات، ودائرة اللوازم العامة، والجمارك العامة، وذلك بناء على وضعها الفني، وتاريخ إنتاجها. ويتم الإعلان عن بيع المركبات الحكومية في الصحف الرسمية في المزاد العلني بالظرف المختوم، حيث يسمح للأشخاص الذين اشتروا كراسة العطاء بالاشتراك بالمزاد، على أن يُحضروا شيكًا بنكيًا مصدقًا أو كفالة بنكية كتأمين لدخول المزاد، وتتولى لجنة العطاءات الفرعية فتح مظاريف المزاد والإشراف على المزاد العلني، ثم تنقل ملكية المركبات المبيعة، بعد استيفاء ثمنها كاملاً من المشتري.

كما تشرف لجنة على بيع المركبات الحكومية التي تصبح خارج الخدمة، مكونة من وزارة المواصلات، ووزارة المالية – دائرة الجمارك، وديوان الرقابة المالية والإدارية، وممثل عن الرقابة الداخلية في وزارة النقل والمواصلات. ووفقًا لمعايير إخراج المركبة من الخدمة وعرضها للبيع بالمزاد العلني؛ يتم رصد الاستهلاك العالي للمركبة، والمشاكل المتعلقة بصيانتها وأن تكلفة استخدامها باتت أعلى من حجم الاستفادة منها، ويتم جمع هذه المركبات وإجراء تقييم لها، وإصدار تقارير صيانة من فاحصين مختصين ولجنة تقييم. وبناء على وضعها الفني والميكانيكي، يتم إصدار تقرير بأن هذه المركبة خرجت من الخدمة، وفي هذه الحالة تكون هناك إمكانيات لشراء مركبة جديدة أو استبدالها، وعند شراء مركبات جديدة تكون قيمتها مساوية لقيمة المركبات القديمة التي تم بيعها[98]. ويشارك ديوان الرقابة المالية والإدارية في اللجنة التي تشرف على بيع المركبات الحكومية في المزاد العلني، بدءًا من مرحلة فتح المظاريف وحتى قرار الإحالة لمن يرسو عليهم العطاء، ولكن الديوان من خلال عضويته لا يتدخل في الأمور الفنية للمركبات، وإنما يركز على صحة الإجراءات المتعلقة ببيع المركبات عن طريق المزاد بالظرف المختوم.

ويرى الديوان أن عملية بيع المركبات الحكومية تتم بدون وجود سياسة واضحة، وأن ما تضمنه قرار مجلس الوزراء حول الموضوع تم بدون توفر سياسة واضحة بهذا الشأن[99]. ويتم عادة الإعلان عن بيع مركبات حكومية بالمزاد العلني عبر الصحف اليومية، وعبر الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، حيث وجدت إعلانات منشورة لثلاثة

98. وكالة مدى، «تحقيق استقصائي: تجديد أسطول المركبات الحكومية وبيع القديمة منها»، الموقع الإلكتروني: مدى الأخبار/تحقيق استقصائي: تجديد أسطول المركبات الحكومية وبيع القديمة منها ..غيابٌ للمعايير وهدرٌ للمال العام !! 2022/11/16، nabdapp.com
99. مقابلة مع السيد جفال جفال، مصدر سابق.

أيام متتالية، وتتضمن كافة التفاصيل المتعلقة بمتطلبات الاشتراك في المزاد بالظرف المختوم[100]. ويستطيع أي مواطن التقدم لشراء مركبة أو أكثر، ويبلغ ثمن كراسة العطاء 100 شيكل غير مستردة، ورسوم الإعلان 300 شيكل يقسم على من يرسو عليهم العطاء، على أن يُحضر المتقدم شيكًا بنكيًا بقيمة 10% من سعر المركبة التي يريد شراءها؛ وذلك خشية أن يستنكف عن الشراء ويتسبب بحرمان آخرين من شرائها، وعادة يتم طرح المزاد بمتوسط 75 مركبة، جزء منها تكون لتجار، ولكن غالبية المشترين يكونون عادة من الأفراد[101].

جدول رقم (4) مزادات بيع المركبات الحكومية الخارجة من الخدمة (2017–2023)[108]

السنة	عدد المزادات	عدد المركبات المبيعة	قيمة المبيعات (مليون شيكل)
2023[102]	1	226	6.5
2022[103]	1	131	3.9
2021[104]	نظام الاستبدال		
2020[105]	1	71	1.34
2019[106]	3	225	8.34
2018[107]	5	365	14.4
2017[108]	6	317	10.2
المجموع	17	1335	44.7

أُقيم مزاد لبيع مركبات حكومية، عددها 131 مركبة، في شهر أيار عام 2022، بمبلغ إجمالي 3.9 مليون شيكل، وقد تراوحت الأسعار بين الحد الأدنى بقيمة 1111 شيكلًا، والحد الأعلى لمركبة بقيمة 105 آلاف شيكل وهي من نوع متسوبيشي دفع رباعي، ويعود ذلك امتثالاً لقرار الاستغناء عن المركبات ذات السعة العالية التي تفوق 200 CC، وتراوحت سنوات الإنتاج من 1983 –2017. وقد نُشرت كافة التفاصيل المتعلقة بالمركبات المبيعة بما فيها سعر كل مركبة، بحيث يمكن لأي من المشاركين في المزاد الاطلاع عليها، والتأكد من صحة إجراءات المزاد التي تمت، وترك المجال لأي مهتمّ بتقديم الاعتراضات[109].

وفي استعراض للإجراءات المتعلقة ببيع 131 مركبة حكومية بالمزاد العلني وبالظرف المختوم، نجد أنه تم نشر الإعلان بتاريخ 2022/5/5، حيث تم تحديد تاريخ 2022/5/26 كموعد نهائي للتقدم بالشراء للجمهور، وأُعلنت نتائج المزاد بتاريخ 2022/5/26، أي أنه تم الالتزام بالمدد المحددة في الإعلان المذكور، والتعامل بشفافية من خلال طرح نتائج المزاد بشكل علني، بحيث يمكن لأي شخص تقدم للشراء أن يقارن السعر الذي حدده من خلال الظرف المختوم، وسعر بيع المركبة لمن رسا عليهم. ومن خلال استعراض سنة الإنتاج للمركبات المبيعة، فإن جميعها تزيد أعمارها عن خمس سنوات، مما يظهر التزامًا بما تضمّنه نظام استخدام المركبات الحكومية فيما يتعلق ببيع المركبات الحكومية الخارجة من الخدمة. ويرى ديوان الرقابة المالية والإدارية أن أسعار المركبات الحكومية المبيعة في المزادات، عادة تكون أعلى من القيمة الدفترية[110].

100. لجنة العطاءات المركزية، إعلان بيع مركبات المزاد العلني بالظرف المختوم، 17/18/19/1/2023، الموقع الإلكتروني: www.gs.pmof.ps
101. لقاء مع السيد محمد حمدان، الناطق باسم وزارة النقل والمواصلات، «برنامج شد حيلك يا وطن»، قناة وطن الفضائية، رام الله، فلسطين، الموقع الإلكتروني: www.wattan.net، 2019/3/14
102. وكالة أنباء صدى نيوز، الحكومة الفلسطينية تبيع 226 سيارة مستعملة بـ 6.5 مليون شيقل، الموقع الإلكتروني: (sadanews.ps) 2023/3/8
103. وكالة مدى، "تحقيق استقصائي: تجديد أسطول المركبات الحكومية وبيع القديمة منها"، الموقع الإلكتروني: مدى الأخبار/تحقيق استقصائي: تجديد أسطول المركبات الحكومية وبيع القديمة منها ..غيابٌ للمعايير وهدرٌ للمال العام !! (nabdapp.com).
104. وزارة النقل والمواصلات، "التقرير الإحصائي السنوي 2021"، رام الله، فلسطين، 2021، ص 34.
105. وزارة النقل والمواصلات، "التقرير الإحصائي السنوي 2020"، رام الله، فلسطين، 2021، ص 35.
106. وزارة النقل والمواصلات، "التقرير الإحصائي السنوي 2019"، رام الله، فلسطين، 2020، ص 35.
107. وزارة النقل والمواصلات، "التقرير الإحصائي السنوي 2018"، رام الله، فلسطين، 2019، ص 43.
108. وزارة النقل والمواصلات، "التقرير الإحصائي السنوي 2017"، رام الله، فلسطين، 2018، ص 52.
109. موقع الاقتصادي الإلكتروني، «الحكومة تبيع 131 سيارة بقيمة 4 مليون شيكل»، الموقع الإلكتروني: www.aliqtisadi.ps،2022/5/31
110. مقابلة مع السيد جفال جفال، مصدر سابق.

4.شراء المركبات الحكومية للمتقاعدين:

وفق ما ورد في المادة (19) من قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2017م بنظام عمل المركبات الحكومية للقطاع المدني، فإنه يحق للمتقاعدين شراء سياراتهم التي كانت مخصصة لهم وفق النظام المذكور، على أن تتولى الإدارة العامة للنقل الحكومي في وزارة النقل والمواصلات التنسيق مع الإدارة العامة للجمارك والمكوس، والإدارة العامة للوازم العامة والإدارة العامة للرواتب بوزارة المالية استكمال إجراءات تنفيذ الشراء. كما أنه وفق ما ورد في المادة (18) من قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2019 بنظام عمل المركبات الحكومية في قطاع الأمن، فإنه يحق للمتقاعد، من رتبة رائد فما فوق، شراء المركبة الخاصة به، على أن تتولى هيئة الإمداد والتجهيز، بالتنسيق مع وزارة النقل والمواصلات، والإدارة العامة للجمارك والمكوس، والإدارة المالية؛ استكمال إجراء البيع. وفي حالتي بيع المركبات، سواء للمتقاعدين في القطاع المدني أو الأمني، يتم احتساب قيمة المركبة الحكومية، باحتساب سعر الاستيراد بالعملة الأجنبية مضروبًا بسعر التحويل منقوصًا منه بدل الاستهلاك، ويسمح بدفع ثمن المركبة الحكومية بالتقسيط على 36 شهرًا بضمان الراتب التقاعدي، أو الخصم من مكافأة نهاية الخدمة، ويحظر على المتقاعد شراء أكثر من مركبة حكومية، أو استبدالها بغرض الشراء. ويتم احتساب قيمة المركبة بناء على نسبة الاهتلاك المحددة وفق السنوات، سواء للمركبات الحكومية للقطاع المدني أو الأمني.

لم يتم الحصول على أي بيانات أو إحصاءات بشأن عدد المركبات المبيعة لمتقاعدين، والإجراءات التي يتم اتباعها لإتمام تلك العملية، وخاصة ما يتعلق بأثمان تلك المركبات، ومدى تطابقها مع ما جاء في الأنظمة.

النزاهة في إدارة ملف شراء المركبات الحكومية

وفق ما جاء في المادة (63) من قانون الشراء العام، يتوجب على المسؤول المختص وموظفي إدارة اللوازم العامة، ودائرة العطاءات المركزية، وموظفي القطاع العام ممن يشاركون في إعداد عمليات الشراء العام وتخطيطها وتنفيذها وفي إدارة العقود القيام بواجباتهم بنزاهة كاملة تضمن المشاركة التنافسية العادلة للمشاركين في مناقصات عمليات الشراء العام، ويحظر عليهم استغلال أي معلومات وصلت إليهم بحكم مهامهم لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية لمصلحتهم الخاصة، أو لمصلحة الغير، بشكل مباشر أو غير مباشر، كما يحظر عليهم إفشاء أي معلومات قد تؤثر على نزاهة عملية الشراء. كما بيّنت المادة (64) من القانون ذاته سلوك المناقصين، فحظرت قيامهم بأي سلوك ينطوي على تواطؤ أو فساد أو خداع أو غش، ولا سيما تقديم عروض وإغراءات في عمليات الشراء العام، كما حظرت التآمر بتحديد أسعار العطاءات بصورة لا تنافسية، وبيّنت أنه يتعين على الجهة المشترية ودائرة اللوازم العامة ودائرة العطاءات المركزية رفض أي عطاء ينطوي على مثل تلك المخالفات، مع إخضاع من يقوم بالسلوكيات المخالفة المذكورة للمساءلة القانونية، والتعرض لعقوبات كوضع المناقص على القائمة السوداء.[111] وقد وُضعت مجموعة من الشركات المخالفة على القائمة السوداء، المنشورة على الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، تتضمن عقوبات بالحرمان من المشاركة في عطاءات المناقصات الحكومية، وتحديد مدة الحرمان، ولم تكن أي من الشركات المختصة بتوريد المركبات أو تقديم الخدمات الأخرى المتعلقة بها جزءًا منها[112] .

ويلخص الجدول الآتي تحليلاً لأهم مؤشرات النزاهة في 45 عطاء مناقصة لشراء مركبات حكومية، أو مستلزماتها الأخرى، من عام 2010 حتى عام 2023.

جدول رقم (5)[113] مؤشرات النزاهة في عمليات شراء المركبات الحكومية

	المؤشر	الإجراء
1	الالتزام بالأسقف المالية لعمليات الشراء.	إلغاء بنود شراء بسبب ارتفاع الأسعار عن القيمة التقديرية.
2	الالتزام بالمواصفات.	إلغاء بنود شراء لعدم التزام الجهة المتقدمة بالمواصفات، أو إحالتها لشركات تليها في السعر المقدم مطابقة للمواصفات.
3	اتخاذ القرارات من قبل لجنة العطاءات المركزية.	توفر أسماء أغلبية أعضاء لجنة العطاءات المركزية وتواقيعهم على قرار الإحالة القطعية.
4	حالات اللجوء إلى الشراء المباشر، استدراج عروض.	إلغاء المناقصات في حال عدم تقدم أي شركة للمناقصة واللجوء للشراء المباشر، استدراج عروض.
5	إتاحة الاعتراض.	شمول جميع قرارات الإحالة المبدئية على عرض قرار الإحالة لمدة خمسة أيام عمل للاعتراض.
6	النظر في الاعتراضات على قرارات الإحالة المبدئية.	توفر قرارات برفض الاعتراضات، وأخرى بقبولها.
7	الالتزام بأدنى الأسعار.	إحالة العطاء على أكثر من شركة، استنادًا إلى أدنى الأسعار وفق كل بند في العطاء.
8	فتح العطاءات.	توفر محاضر فتح العطاءات وقرارات الإحالة، موقعة من أعضاء اللجنة.
9	الالتزام بالتعامل مع شركات مؤهلة	استبعاد شركات لاسباب متعددة كعدم تصويب الأوضاع الضريبية

111. الوقائع الفلسطينية، العدد 107، ص 24، المنشور بتاريخ 2014/5/28.
112. المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، الموقع الإلكتروني: الرئيسية (shiraa.gov.ps) ، تاريخ زيارة الموقع 2023/4/25.
113. مديرية اللوازم العامة، العطاءات والاستدراجات المركزية، الموقع الإلكتروني: www.gs.pmof.ps، تاريخ زيارة الموقع: 2023/5/14.

- **منع تضارب المصالح:**

تضمنت المادة (63) من قانون الشراء العام تجنب تضارب المصالح للمشاركين في إعداد عمليات الشراء العام وتخطيطها وتنفيذها، مع التشديد على الالتزام بعدم المشاركة في تدقيق الحسابات أو الاستشارات القانونية أو الإدارية لأي شخص يتقدم للمناقصة[114]. كما يتضمن دليل إجراءات الشراء العام مجموعة من القيود على موظفي الشراء العام، بما فيها شراء المركبات الحكومية، بقبول العمل أو الوظيفة لدى المناقصين والمستشارين والمتعاقدين، بحيث يبقى هذا القيد ساريًا على الموظفين السابقين في الشراء العام، لمدة عامين بعد انتهاء مدة خدمة الموظف في القطاع العام[115].

ويرى المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام أنه يتم العمل بمدونة السلوك الخاصة بموظفي القطاع العام، وليست هناك حاجة لمدونة سلوك خاصة بموظفي المجلس؛ كونهم جزءًا من موظفي القطاع العام، هذا بالإضافة إلى أن القوانين والأنظمة والأدلة الإجرائية التي تتعلق بعمليات الشراء العام تتضمن العديد من الأحكام لمنع تضارب المصالح[116].

كما تم توقيع مذكرة تعاون بين هيئة مكافحة الفساد ووزارة النقل والمواصلات، تضمنت العديد من القضايا، ومنها ضرورة استكمال العمل المشترك لتنفيذ توصيات تحليل المخاطر في أربعة قطاعات هي: الترخيص، والشؤون الفنية، والنقل الحكومي، ومراقب المرور. وقد انبثق عن دراسة تحليل المخاطر توصيات تضمّنت إحداها إعداد نظام تضارب المصالح، ونظام الهدايا الذي تم إقراره من قبل مجلس الوزراء[117].

- **الإبلاغ عن الفساد:**

تضمنت المادة (65) من قانون الشراء العام وجوب قيام موظفي الجهات المشترية والمتعاقدين معها بإبلاغ ديوان الرقابة المالية والإدارية عن كل مخالفة لأحكام قانون الشراء العام، ولا سيما سلوكيات الشراء العام، كما يُلزم القانون موظفي دائرة اللوازم العامة ودائرة العطاءات المركزية بإبلاغ الوزير المختص أو ديوان الرقابة المالية والإدارية عن كل مخالفة بهذا الشأن بشكل فوري، وخلال أسبوع من وقوع المخالفة. كما تُلزم أحكام المادة المذكورة الجهة المشترية ودائرة اللوازم العامة ودائرة العطاءات المركزية بتوفير الحماية اللازمة للمبلِّغ، وعدم إيقاع أي عقوبة بحقه، نتيجة لإبلاغه عن أي مخالفة تقع أثناء عمله[118].

- **تقديم إقرارات الذمة المالية:**

استنادًا إلى أحكام قانون مكافحة الفساد، فإن تلك الأحكام تنطبق على من يعملون في عمليات شراء المركبات الحكومية وبيعها، وكل من يتمتع بصلاحيات مالية أخرى بخصوص إدارة هذا الملف، وهذا يعني أن أعضاء مجلس الشراء الأعلى وأعضاء لجنة العطاءات المركزية وموظفي مديرية اللوازم العامة وموظفي الإدارة العامة للنقل الحكومي؛ يجب أن يقوموا بتقديم إقرارات الذمة المالية إلى هيئة مكافحة الفساد.

والتزامًا بأحكام القانون، كانت الإدارة العامة للنقل الحكومي تقوم بتقديم إقرارات الذمة المالية لموظفيها المكلفين من العاملين في الإدارة المذكورة إلى هيئة مكافحة الفساد، ولغاية العام 2014 [119]. كما يلتزم المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام من رئيس وأعضاء وموظفين بتقديم اقرارات الذمة المالية بشكل دوري[120].

وقد أفادت هيئة مكافحة الفساد بأن إقرارات الذمة المالية تأتي من الوزارات والمؤسسات الحكومية، دون تفاصيل تتعلق بالإدارات العامة أو أعضاء اللجان وغيره[121]، ولذلك لم يتم التأكد من مدى التزام الجهات المذكورة ذات العلاقة بإدارة ملف المركبات الحكومية بتقديم إقرارات الذمة المالية الخاصة بالمكلفين فيها.

114. الوقائع الفلسطينية، العدد 107، ص 24، المنشور بتاريخ 2014/5/28.
115. دليل إجراءات الشراء العام، دليل إجراءات الشراء العام (shiraa.gov.ps).
116. مقابلة مع السيد أنس سمحان، مصدر سابق.
117. وزارة النقل والمواصلات، المجلة الإلكترونية، العدد التاسع، الفترة 2022/1/1- 2022/2/9، الموقع الإلكتروني: www.mot.gov.ps
118. الوقائع الفلسطينية، العدد 107، ص 24، المنشور بتاريخ 2014/5/28.
119. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، «بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الإدارات الخدماتية في وزارة النقل والمواصلات»، رام الله، فلسطين، 2014، ص 8.
120. مقابلة مع السيد أنس سمحان، مصدر سابق.
121. مقابلة مع السيد عبد الله عباس عليان، مصدر سابق.

المساءلة على إدارة ملف المركبات الحكومية

- **مجلس الوزراء:**

وفق ما جاء في نظام عمل المركبات الحكومية للقطاع المدني، بشأن الرقابة على استخدام المركبات الحكومية، يقوم مجلس الوزراء باتخاذ القرار المناسب، حول المخالفات التي يتم ارتكابها من مركبات الحركة الحكومية، في حال عدم التزام الوزارات والمؤسسات الحكومية باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن المخالفين لاستخدام مركبات الحركة من الموظفين التابعين لها. كما أنه يمكن لمجلس الوزراء تلقي الشكاوى بحق الوزارات والمؤسسات الحكومية، فيما يتعلق بإدارة ملف المركبات الحكومية.

وقد قامت وحدة الرقابة الداخلية في مجلس الوزراء بإعداد تقارير دورية، عن العام 2021، خاصة بالموارد البشرية واستهلاك الوقود لمركبات الحركة[122].

- **وزارة النقل والمواصلات:**

الإدارة العامة للنقل الحكومي مسؤولة عن متابعة المركبات الحكومية، وضبط آلية استخدامها، والرقابة والتفتيش عليها، والرقابة على استهلاك الوقود لمركبات الحركة، ورفع التقارير من خلال وزارة النقل والمواصلات إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تتبع لها المركبات الحكومية المخالفة لتعليمات الاستخدام.

ووفق ما ورد في المادة (8) من نظام إجراءات الضبط القضائي لموظفي وحدة الرقابة والتفتيش الميداني في وزارة النقل والمواصلات رقم (23) لسنة 2021[123]، فإنه يحق لها التحفظ على المركبات الحكومية، بالتنسيق مع الإدارة العامة للنقل الحكومي في وزارة النقل والمواصلات، في حال مخالفة الاستخدام وفق نظام عمل المركبات الحكومية للقطاع المدني.

كما أنه بموجب أحكام المادة (15) فقرة (2) من قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2019م بنظام عمل المركبات الحكومية في قطاع الأمن،[124] يمكن أن تقوم وزارة النقل والمواصلات برفع تقارير المخالفات المتعلقة باستخدام مركبات قطاع الأمن، إلى قادة الأجهزة الأمنية؛ لاتخاذ الإجراءات التأديبية بحق المخالفين. إلا أن النظام لم يتطرق إلى آليات عمل وزارة النقل والمواصلات في الرقابة والتفتيش على استخدام المركبات الحكومية في قطاع الأمن، أو الرقابة على استخدام الوقود، أو صلاحية التحفظ على المركبات المخالفة للاستخدام، أسوة بالإجراءات المتعلقة بالرقابة على المركبات الحكومية في القطاع المدني. وهو ما تضمنه القرار بقانون رقم (14) لسنة 2023، بشأن تنظيم عمل مركبات قوى الأمن الذي صدر خلال إعداد هذه الدراسة، حيث تضمنت أحكامه إحالة المهام والصلاحيات المذكورة إلى الإدارة المالية العسكرية المركزية.

وبلغ عدد الشكاوى المقدمة إلى وزارة النقل والمواصلات عام 2021، ضد مركبات حكومية شكوى واحدة، وقد تمت معالجتها، في حين بلغ إجمالي الشكاوى المقدمة 39 شكوى[125]، أي أن نسبة الشكاوى المقدمة ضد مركبات حكومية تشكل حوالي 2.5% من إجمالي عدد الشكاوى.

- **الوزارات والمؤسسات الحكومية:**

وفق ما جاء في نظام عمل المركبات الحكومية للقطاع المدني، تقوم الإدارة العامة للنقل الحكومي بإعلام الوزارات والمؤسسات الحكومية، في حال ارتكاب مخالفة السائق لنظام استخدام مركبة الحركة، ويتم إعلامها خطيًا في حال ارتكاب مخالفة استخدام مركبات الحركة التابعة لها ثلاث مرات متتالية. وعلى الوزارات أو المؤسسات الحكومية

122. الأمانة لعامة لمجلس الوزراء، «تقرير الأداء السنوي للعام 2022»، 2023/2/15، ص 44.
123. الوقائع الفلسطينية، العدد 188، المنشور بتاريخ 2022/2/24، ص 69.
124. الوقائع الفلسطينية، العدد 152، المنشور بتاريخ 2019/2/19، ص 99.
125. وزارة النقل والمواصلات، «التقرير الإحصائي السنوي 2021»، رام الله، فلسطين، 2022، ص 47.

أن تمنع السائق من استخدام مركبة حكومية، إذا ارتكب خمس مخالفات فأكثر خلال عام واحد، أو تسبب بحادثين مروريين نتج عنهما أضرار جسيمة خلال فترة عهدته لها.

- **الأجهزة الأمنية:**

يتوجب على الأجهزة الأمنية تكليف الدوائر المختصة فيها بالرقابة على استعمال المركبات الحكومية التابعة لها. حيث تقوم دائرة ورش الصيانة في الشرطة بمهام رقابية، عن طريق إعداد التقارير الدورية بعمليات صيانة مركبات الشرطة، وتوثيق جميع أعمال الصيانة الروتينية واليومية للمركبات وتسجيلها[126]، ومن خلالها يمكن لدائرة الرقابة التحقق من مدى الالتزام بالتعليمات المتعلقة بأعمال صيانة مركبات الشرطة، وكفاءة عمليات الصيانة في تلك الورش.

- **المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام:**

وفق ما ورد في القرار بقانون رقم (15) لعام 2011 بشأن الشراء العام[127]، تضمنت المادة (8) حول اختصاصات المجلس رفع التقارير السنوية المتعلقة بعمليات الشراء وتقييم فعالية سياسة الشراء العام، إلى مجلس الوزراء، ويتضمن ذلك ما يتعلق بسياسة شراء المركبات الحكومية.

ولا يقوم المجلس بدور الرقابة المباشرة على عمليات الشراء التي تقوم بها الجهات المشترية، فهذا الدور يقوم به ديوان الرقابة المالية والإدارية، ولكن المجلس يقوم من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالشراء العام واشتقاق مجموعة من المؤشرات، بتقييم أداء المنظومة بشكلها الكلي، أو أداء الجهة المشترية، ورفع تقاريرها بهذا الخصوص لمجلس الوزراء مع التوصيات، ومراجعة الشكاوى بخصوص الشراء العام بمستوياتها الثلاثة: الشكوى للجهة المشترية، والتظلم لوحدة مراجعة النزاعات، والطعون القضائية لدى المحاكم المختصة. ويقوم المجلس بنشر التظلمات المقدمة إلى وحدة مراجعة النزاعات عبر موقعه الإلكتروني، ويشمل النشر عنوان التظلم، ورقم عملية الشراء، واسم المورد، والجهة المشترية، وحالة طلب التظلم بالقبول أو بالرفض، والإجراءات التي يقرها المجلس، حيث تم رصد 16 تظلمًا منشورًا، خلال الفترة الممتدة من 2022/12/6 -2023/3/22، ولم يتضمن أي من التظلمات ما يتعلق بعطاءات المناقصة لشراء مركبات حكومية، أو الخدمات المتعلقة بها.

كما يتوفر دليل إجراءات لوحدة مراجعة النزاعات الصادر عام 2021، يتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة النزاعات بخصوص العطاءات وعمليات الشراء، وتشكيل لجان المراجعات من الخبراء، والذي يتضمن الإجراءات اللازمة لمنع تضارب المصالح، كعدم وجود أي صلة قرابة بين المشتكي وعضو اللجنة، والتأكد من أي حالات أخرى من تضارب المصالح، كما يتضمن الدليل الإجراءات التي يستطيع المشتكي القيام بها للتقدم بالشكوى أو التظلم إلى وحدة مراجعة النزاعات.[128]ولم ترد أي شكوى إلى المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام منذ عام 2022 حول أي مخالفات بشأن شراء المركبات الحكومية، سواء من قبل الجهات المشترية أو المناقصين، وعادة ما يتحرك المجلس في عملياته الرقابية على الشراء العام، استنادًا إلى الشكاوى التي ترد إليه، وعن طريق مراجعة عطاءات مناقصات الشراء؛ من أجل تقييم الأداء في عمليات الشراء، ومدى التزام القائمين عليها بالقوانين والأنظمة، وهذا يشكل رقابة لاحقة. ويسعى المجلس إلى تطوير دوره الرقابي باتباع منهجية إجراء رقابة دورية على العطاءات والتي سيبدأ بتنفيذها لاحقًا. ويشكل التقرير السنوي الذي يقوم المجلس بإعداده ورفعه إلى مجلس الوزراء أداة مساءلة على عمليات الشراء، حيث قام بإعداد تقريره السنوي عن العام 2021، وبصدد إنهاء تقريره السنوي عن العام 2022، ويتناول التقرير واقع الشراء العام في دولة فلسطين، وتكاليف الشراء السنوية، ولكنه لا يتناول القطاعات على وجه التحديد، وهذا التقرير لا يتم نشره حاليًا عبر الموقع الإلكتروني[129].

126. الموقع الإلكتروني لجهاز الشرطة: www.palpolice.ps، 2022/12/28
127. الوقائع الفلسطينية، العدد 107، المنشور بتاريخ 2014/5/28، ص 24.
128. المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، الموقع الإلكتروني: www.shiraa.gov.ps، تاريخ زيارة الموقع: 2023/3/31.
129. مقابلة مع السيد انس سمحان، مصدر سابق.

- **ديوان الرقابة المالية والإدارية:**

يتم تعيين مندوب عن ديوان الرقابة المالية والإدارية في لجنة العطاءات المركزية بصفة مراقب، إلا أن مندوب الديوان لا يشارك في عطاءات شراء المركبات الحكومية؛ وذلك لتجنب مخاطر المصادقة على الإجراءات بعطاءات الشراء، لأنه لا يملك الوقت الكافي أثناء النظر في العطاءات، من حيث التدقيق في المواصفات الفنية، وغيرها من القضايا المتعلقة بتفاصيل العطاءات، ولذلك فإن مصادقته تنطوي على مخاطر أن يصادق على إجراءات قد تكون غير صحيحة، ويستعيض الديوان عن ذلك بإجراءات التدقيق والرقابة البعدية على الإجراءات المتعلقة بعطاءات المناقصة لشراء المركبات الحكومية[130].

ويشير ديوان الرقابة المالية والإدارية إلى أن هناك مخاطر كبيرة تحيط بعملية تجديد أسطول المركبات الحكومية، وأهم خطر ما يتعلق بتضارب المصالح، وذلك لكون المركبات الحكومية تمثل مالاً عامًا يجب وضع الأنظمة الواضحة والمعايير في كيفية التعامل معها، ولا سيما حول نوع المركبة وحجم محركها، وسياسات الاستبدال، والسياسات المتعلقة بأمور الصيانة. والأصل أن تكون هناك سياسة تحدد العمر الافتراضي للمركبة وطبيعة الكفالة، وسياسة واضحة رسمية تساعد في إدارة ملف المركبات الحكومية بصورة أكثر شفافية، وبعيدة عن تضارب المصالح، وعن هدر المال العام. ويرى الديوان بأن الاستعاضة عن نظام شراء المركبات الحكومية بنظام الاستئجار يقلل من المخاطر المتعلقة بإدارة هذا الملف، من حيث تضارب المصالح، وهدر المال العام، ويزيل عبئًا كبيرًا عن الدولة، فيما يتعلق بتكلفة هذه المركبات سنويًا[131].

وهناك توجه لدى الديوان في أعماله الرقابية حول المركبات الحكومية، في التركيز على الاستخدام المتعلق بقطاع الخدمات، والمخاطر المتعلقة بذلك، كمركبات الدفاع المدني، والإسعاف، ومركبات نقل الأدوية، وشاحنات نقل المحروقات، بالإضافة إلى دوريات السلامة على الطرق، والشرطة، والمركبات المستخدمة في أعمال الطوارئ، وغيرها من المركبات الحكومية المستخدمة في الخدمة العامة التي لها تأثير كبير على حياة المواطنين[132].

- **هيئة مكافحة الفساد:**

بمراجعة تقارير هيئة مكافحة الفساد السنوية، وتقاريرها الشهرية، لا يوجد أي تصنيفات تتعلق بالمؤسسات أو الشكاوى التي تتعلق بإدارة ملف المركبات الحكومية. وتفيد المعلومات لدى الهيئة أنها خلال الفترة الزمنية 10/2020-5/2023، قد تلقت 31 بلاغًا وشكوى تتعلق بإدارة ملف المركبات الحكومية، وأنه تم التعامل مع بعض من تلك الشكاوى، وتم تحويلها إلى الإدارة العامة للتحقيق بالهيئة، فيما تم تحويل بعضها الآخر إلى جهات الاختصاص، كديوان الرقابة المالية والإدارية، ووزارة النقل والمواصلات، وما زالت بعض الشكاوى والبلاغات قيد الإجراءات والمتابعة لدى الهيئة[133].

130. مقابلة مع السيد جفال جفال، مصر سابق.
131. لقاء مع السيد جفال جفال، مدير عام ديوان الرقابة المالية والإدارية، وكالة مدى الإخبارية، الموقع الإلكتروني: www.madanews.ps، 2022/11/16.
132. مقابلة مع السيد جفال جفال، مصدر سابق.
133. مقابلة مع السيد عبد الله عباس عليان، مصدر سابق.

الاستخلاصات

الإطار التشريعي:

- هناك تطور على صعيد التشريعات المتعلقة بإدارة ملف المركبات الحكومية، تمثل بوجود نظام لعمل المركبات الحكومية للقطاع المدني رقم (10) لسنة 2017، ونظام آخر للقطاع الأمني رقم (1) لسنة 2019، نظم الاستخدام، والشراء، وإنهاء خدمة المركبات، وكافة الإجراءات المتعلقة بإدارة ملف المركبات الحكومية، إضافة إلى صدور قرار بقانون رقم 14 لسنة 2023 ينظم عمل المركبات الحكومية في القطاع الأمني.
- هناك مستوى مقبول من الشمولية والتكامل في الأحكام القانونية التي تنظم إدارة ملف المركبات الحكومية، حيث تتضمن إجراءات واضحة حول آليات شراء المركبات، ودور المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، إلى جانب الأحكام القانونية التي تنظم دور كل من مديرية اللوازم العامة، ودائرة العطاءات المركزية، في عملية الشراء، ومن ضمنها شراء المركبات الحكومية.
- على الرغم من توفر الأحكام القانونية المتعلقة بالرقابة على استخدام المركبات الحكومية في القطاعين المدني والأمني، فإن تلك الإجراءات أكثر وضوحًا في القطاع المدني، مقارنة بالقطاع الأمني.
- هناك حالة من عدم الانسجام في التراتبية التشريعية، بشأن إدارة ملف المركبات، تتمثل بصدور قرار بقانون رقم (14) لسنة 2023م بشأن تنظيم عمل مركبات قوى الأمن، وذلك بعد صدور نظام عمل المركبات في القطاع الأمني رقم (1) لسنة 2019، وما ينطوي عليه من إرباكات في الأحكام القانونية التي تنظم عمل المركبات الحكومية، في ظل ورود أحكام في القرار بقانون تتضمن إصدار أنظمة تتعلق بالمركبات الحكومية في قطاع الأمن، علمًا بأن بعضًا منها قد صدر سابقًا.
- تتيح بعض الأحكام القانونية شراء المركبات الحكومية ذات الاستخدام الشخصي للمتقاعدين في القطاعين المدني والأمني، وذلك على الرغم من أن الاستخدام الشخصي للمركبات الحكومية وفقا للقانون جاء لغايات إنجاز مهام العمل الموكلة إليهم، وليس امتيازًا كي تنتقل ملكية تلك المركبات إليهم عن طريق الشراء، بعد انتهاء صفتهم الوظيفية.

الإطار المؤسسي:

- هناك تطور في الإطار المؤسسي الناظم لإدارة ملف المركبات الحكومية، والمتمثل في وجود مجلس الوزراء كجهة إشرافية عليا على هذا الملف، ووجود المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، كجهة لرسم سياسات الشراء العام، ووزارة النقل والمواصلات كجهة تنفيذية لإدارة هذا الملف.
- هناك أدوار واضحة وتكاملية لكل من مديرية اللوازم العامة، ودائرة العطاءات المركزية، ولجنة العطاءات المركزية في شراء المركبات الحكومية.
- يقوم المجلس الأعلى للشراء العام ومديرية اللوازم العامة بنشر المعلومات المتعلقة بعطاءات مناقصات شراء المركبات الحكومية وبشكل تفصيلي، بحيث تكون متاحة للمعنيين من المناقصين وللجمهور بشكل عام، كما تقوم بنشر الأدلة الإجرائية المتعلقة بالعطاءات والشكاوى والوثائق القياسية، ونماذج أخرى تتعلق بعمليات الشراء والعطاءات، الأمر الذي يشير إلى درجة عالية من النزاهة والشفافية، في عمليات شراء المركبات الحكومية.

شراء المركبات الحكومية:

- تتوفر إجراءات واضحة وتفصيلية في عملية شراء المركبات الحكومية في القطاعين المدني والأمني، بدءًا من آليات تحديد الاحتياج إلى تنفيذ عملية الشراء.

- يتم الالتزام من قبل مديرية اللوازم العامة ولجان العطاءات المركزية بالأحكام القانونية وكافة الإجراءات المطلوبة في طرح عطاءات المناقصة لشراء المركبات الحكومية، بحيث تمر بمراحلها الأربعة: الدراسة الفنية، وطرح العطاء، والإحالة المبدئية، والإحالة النهائية، والالتزام بمطابقة المواصفات والسعر الأقل. إلا أن المعايير المتعلقة بشروط الكفالة على المركبات، بما في ذلك الكفالة على الصيانة، يكون الالتزام بها بدرجة أقل، نتيجة للتركيز على الالتزام بالسعر الأقل.

- هناك ضبط لعدد المركبات الحكومية في السنوات الأخيرة، إذ تُظهر البيانات أن هناك عددًا شبه ثابت بمعدل 6000 مركبة حكومية، منذ عام 2014 ولغاية هذا العام 2023؛ مما يشير إلى اتباع سياسة ضبط الإنفاق على المركبات الحكومية في الجانب المتعلق بالشراء.

- على الرغم من الالتزام بشراء المركبات ذات الاستخدام الشخصي للفئات المحددة، وفق النظام الصادر عن مجلس الوزراء بهذا الشأن، فإنه لا توجد معايير مواصفات موحدة للمركبات المخصصة للوزراء بما يتعلق بماركة المركبة، مما يخلق تباينًا في ماركات المركبات بين وزارة وأخرى.

- لا تتوفر أي خطة حكومية أو دراسة لتخفيض استهلاك الوقود للمركبات الحكومية، عن طريق الاستعاضة عنها بمركبات هجينة أو كهربائية موفرة للطاقة، أو دراسة خيارات الاستئجار كبديل عن شراء المركبات الحكومية، أسوة ببعض التجارب الدولية الأخرى.

- نظام الاستبدال الذي تم استخدامه في السنوات الأخيرة يحد من القدرة على معرفة عدد السيارات التي تم شراؤها، أو تلك التي تم إخراجها من الخدمة؛ بسبب ضعف شفافية الإجراءات المتبعة في عملية الاستبدال، وعدم نشر المعلومات المتعلقة باستبدال المركبات وحجمها، ونوعية المركبات، وأثمان المركبات المستبدلة، كما أن هذا النظام قد يتيح فرصًا لتضارب المصالح، أو واحتمالية وجود فساد في عمليات شراء المركبات.

استخدام المركبات الحكومية:

- تبذل الإدارة العامة للنقل الحكومية جهودًا كبيرة، في سبيل تنظيم المركبات الحكومية وضبط استخدامها في القطاعين المدني والأمني، وأدخلت العديد من التطبيقات الإلكترونية الحديثة؛ للمساهمة في رفع كفاءة ضبط الاستخدام.

- قامت الإدارة العامة للنقل الحكومي بحملات عديدة، من أجل ضبط استخدام المركبات الحكومية، سواء أكانت مركبات حركة أو مركبات الاستخدام الشخصي، إلا أن هذه الحملات كانت على فترات متباعدة، وتفتقر إلى الاستمرارية والاستدامة، واقتصرت تلك الحملات في السنوات الأخيرة على السلامة المرورية بشكل عام.

- تقوم الإدارة العامة للنقل الحكومي بإبلاغ الوزارات والمؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية، حول هذه المخالفات المتعلقة بإساءة استخدام المركبات الحكومية التابعة لها، لمتابعتها من قبل تلك الجهات، واتخاذ الإجراءات العقابية والتأديبية اللازمة.

- تشير التقارير الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية للأعوام ما بين 2017–2021 إلى وجود العديد من المخالفات التي تتعلق باستخدام المركبات واستخدام الوقود، في القطاعين المدني والأمني.

- على الرغم من إيقاف استخدام المركبات الحكومية لمن هم دون مرتبة وزير أو محافظ، طوال فترة أزمة المقاصة عام 2020، فإنه لا تتوفر أي قرارات تتضمن إجراءات تقشفية تتعلق بالمركبات الحكومية، خلال الأزمة المالية الحالية، منذ نهاية عام 2021، ولغاية إعداد الدراسة.

- تتوفر العديد من مراكز الصيانة التابعة لبعض الأجهزة الأمنية كالشرطة والأمن الوطني، إلا أنه لا تتوفر مراكز صيانة للأجهزة الأمنية الأخرى، وللوزارات والمؤسسات الحكومية.

- تُقدّر النفقات التشغيلية (وقود وتأمين وصيانة) لمجمل المركبات الحكومية (أي 6000 مركبة) حوالي 126 مليون شيكل سنويًا، تقدّر النفقات الإجمالية لوقود المركبات الحكومية، حوالي 71 مليون شيكل سنويًا، وإجمالي نفقات التأمين للمركبات الحكومية يُقدّر بحوالي 21 مليون شيكل سنويًا، بينما يبلغ إجمالي نفقات صيانة المركبات الحكومية حوالي 35 مليون شيكل سنويًا.

إخراج المركبات الحكومية من الخدمة وبيعها بالمزاد العلني:

- هناك آليات وإجراءات واضحة من قبل الإدارة العامة للنقل الحكومي، في عملية إخراج المركبات الحكومية من الخدمة، وفق معياري عُمر الاستخدام والمسافة الكلية المقطوعة، إلا أنه توجد بعض المركبات التي تكون قد انطبق عليها معيار الحد الأدنى لعمر المركبة، في حين أن المسافة المقطوعة لم تكن قد وصلت إلى الحد الأدنى؛ مما يخرج مركبات من الخدمة قد تكون قادرة على الاستمرار في تقديم الخدمة.

- تلتزم الوزارات والمؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية بتسليم المركبات المرشحة للخروج من الخدمة إلى الإدارة العامة للنقل الحكومي، وضمن إجراءات واضحة.

- تقوم الإدارة العامة للنقل الحكومي بنشر المعلومات المتعلقة بإقامة مزادات بيع المركبات الحكومية الخارجة من الخدمة، كما تقوم بنشر نتائج المزاد وإتاحة المجال للاعتراض، وتقوم بنشر المعلومات المتعلقة بعدد المركبات المبيعة سنويًا، والمبالغ المتحصلة من عملية البيع.

- هناك زيادة ملحوظة في عدد المركبات الحكومية الخارجة من الخدمة التي يتم بيعها في المزاد العلني، وهذا مؤشر على تطور الأداء والفعالية، في عملية الاستفادة من بيع المركبات بالمزاد العلني.

الرقابة على إدارة ملف المركبات الحكومية:

- تتوفر آليات رقابية مؤسسية متعددة على إدارة ملف المركبات الحكومية، من حيث الشراء، والاستخدام، وإنهاء الخدمة، والبيع، كرقابة المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام على لجان العطاءات المركزية، والرقابة الداخلية على الإدارة المالية العسكرية المركزية، فيما يتعلق بضبط استخدام المركبات، إلى جانب رقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية، وهيئة مكافحة الفساد.

- يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بدوره في الرقابة على إدارة ملف المركبات الحكومية، فقد أظهرت التقارير الصادرة عن الديوان قيامه بنشر العديد من المخالفات المتعلقة باستخدام المركبات الحكومية، خلال السنوات الماضية.

- يقوم المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام بالرقابة على العطاءات المتعلقة بشراء المركبات، وإتاحة المجال للمتقدمين للعطاءات بتقديم التظلمات، وتوفير الردود على تلك التظلمات، واتخاذ القرارات اللازمة لإنصاف الجهات المتظلمة.

- على الرغم من قيام الإدارة العامة للنقل الحكومي بإجراءات رقابية على ضبط الاستخدام، من خلال نشر دوريات السلامة على الطرق، ولغاية العام 2017، وفحص مدى الالتزام بالتعليمات المتعلقة بالاستخدام، وإبلاغ الجهات المسؤولة من وزارات ومؤسسات على أي مخالفة في الاستخدام، فإنه من غير المؤكد استمرارها بالقيام بهذه الإجراءات خلال الفترة الحالية.

- لا تتوفر مدونات سلوك خاصة بأعضاء لجان العطاءات، سواء المتعلقة بشراء المركبات، أو العطاءات المتعلقة بالصيانة، أو لجان الإشراف على مزادات بيع المركبات، ولكن يتوفر دليل إجراءات الشراء العام، ويتضمن قسمًا خاصًا لأحكام مقتبسة من قانون الشراء العام، بشأن سلوك موظفي الشراء العام والمناقصين.

- يلتزم كل من أعضاء المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام وموظفيه بتقديم إقرارات الذمة المالية إلى هيئة مكافحة الفساد وفقًا للقانون.

التوصيات

توصيات عامة

- اعتماد سياسة حكومية من قبل مجلس الوزراء، تتعلق بوضع آلية لتحديد الاحتياجات الحكومية من المركبات، وطريقة استخدامها، وخفض النفقات التشغيلية لها، بما ينسجم مع السياسة العامة المعلنة لترشيد الإنفاق العام والتقشف، خاصة في ظل الأزمة المالية العميقة التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية.

الإطار التشريعي:

- ضرورة العمل على إعادة مواءمة الإطار التشريعي المتعلق بإدارة ملف المركبات الحكومية، وإصدار قانون أكثر تفصيلاً من القرار بقانون رقم (14) لسنة 2023م بشأن تنظيم عمل مركبات قوى الأمن الذي صدر مؤخرًا، بحيث يتضمن الشقين المدني والأمني، مع ضرورة تحديث الأنظمة الصادرة عن مجلس الوزراء بهذا الشأن، بحيث تتواءم مع القانون.

- إعادة النظر في الأحكام القانونية التي تتيح شراء المركبات الحكومية ذات الاستخدام الشخصي عند التقاعد، لبعض الفئات المشمولة في تلك الأحكام، وذلك لكونها امتيازات تنتهي بانتهاء العمل، ولا يجوز استمرارها إلى ما بعد التقاعد.

- إعادة النظر في الأحكام القانونية المتعلقة بإخراج المركبات الحكومية من الخدمة، بحيث يتم اعتماد معياري الحد الأدنى للكيلومترات المقطوعة، وعُمر الاستخدام معًا، بدلاً من اعتماد كل معيار بشكل منفصل، بحيث يتم تمديد خدمة المركبة التي تقل الكيلومترات المقطوعة عن الحد الأدنى، حتى في حالة انطباق معيار الحد الأدنى لعمر استخدام المركبة، بالإضافة إلى معايير تتعلق بسجلها، كطبيعة الصيانة التي تمت خلال السنوات الماضية، ومعدل استهلاك الوقود، وغيرها من المعايير التي تتعلق بتكلفة الصيانة للمركبة.

- توفير مدونات سلوك خاصة بموظفي المجلس الأعلى للشراء العام، وموظفي مديرية اللوازم العامة، وموظفي الإدارة العامة للنقل الحكومي، وعدم الاكتفاء بمدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة.

الإطار المؤسسي:

- أن تتضمن إجراءات مجلس الوزراء التقشفية ترشيد النفقات المتعلقة بالمركبات الحكومية في ظل الازمة المالية الحالية، وذلك على صعيد الاستخدام، والوقود، والشراء.

- أن تتوفر أدلة إجرائية بخصوص عمليات شراء المركبات الحكومية، وعملية بيعها، وإجراءات الصيانة، والترخيص والتأمين، وغيرها من القضايا المتعلقة بالمركبات الحكومية، وتوفير مدونات سلوك خاصة بالموظفين وأعضاء اللجان القائمين على تلك العمليات، وتدريبهم على أحكامها.

- ضرورة التزام المكلفين ممن لهم علاقة بإدارة ملف المركبات الحكومية بتقديم إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم إلى هيئة مكافحة الفساد، وتحديثها بالآجال الزمنية وفق الأصول.

- أن تقوم كافة الجهات ذات العلاقة بإدارة ملف المركبات الحكومية بنشر تقاريرها الدورية عن أعمالها وإنجازاتها بهذا الخصوص، بحيث تكون متاحة للجمهور.

شراء المركبات الحكومية:

- القيام بإجراء دراسة جدوى لخيار استئجار المركبات الحكومية، كبديل عن نظام الشراء الحالي، والتعرف على الإمكانات والمعيقات المتعلقة بهذا الخيار. كما أن هناك ضرورة لإجراء دراسة جدوى لخيار الاستعاضة عن المركبات الحكومية التي تعمل بالوقود، بمركبات تعمل بالطاقة الكهربائية.
- حصر عمليات الشراء المباشر للمركبات الحكومية عبر قرارات مجلس الوزراء كحالة استثنائية، ضمن شروط محددة وواضحة، ومعلنة.
- نشر كافة المعلومات المتعلقة بعمليات شراء المركبات الحكومية، ولا سيما الإحصاءات المتعلقة بعددها وأنواعها وتكلفة شرائها؛ لتمكين الجمهور من الاطلاع عليها.

استخدام المركبات الحكومية:

- ضرورة قيام الإدارة العامة للنقل الحكومي في وزارة النقل والمواصلات بتنفيذ الرقابة الدائمة على استخدام المركبات الحكومية، وبخاصة بعد انتهاء ساعات الدوام الرسمي للوزارات والمؤسسات الحكومية، وعدم الاكتفاء بحملات الرقابة بين الحين والآخر.
- أن يتم تدريب موظفين مختصين لدى وزارة النقل والمواصلات على أنظمة تتبع ومراقبة لاستخدام المركبات الحكومية، وأي تقنيات وتطبيقات إلكترونية حديثة معمول بها لدى الوزارة.
- أن تقوم الإدارة المالية العسكرية المركزية بدورها الرقابي الفعال على استخدام المركبات الحكومية في القطاع الأمني.
- إلزام جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية بتركيب أجهزة تتبع لمركبات الحركة، وأن تمتنع الإدارة العامة للنقل الحكومي في وزارة النقل والمواصلات عن تسجيل أي مركبة حكومية أو ترخيصها ما لم تقم بتركيب هذا الجهاز.
- توحيد مرجعية ورش الصيانة المخصصة لجهاز الشرطة، والمخصصة لجهاز الأمن الوطني، وأن يُتاح لكافة المركبات الحكومية الأخرى في القطاع الأمني والمدني القيام بإجراءات الصيانة فيها.
- توفير دليل إجراءات عمل موحد منشور، ينظم عملية تأمين المركبات الحكومية في القطاعين المدني والأمني، بحيث يتضمن حدود الإتاحة والمحظورات في الإجراءات، وضمانات منع تضارب المصالح ونشوئها.
- إلزام جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية باستخدام نظام الحلقات الإلكترونية في تعبئة وقود المركبات التابعة لها، وإلغاء نظام استخدام الكوبونات.

الرقابة على المركبات الحكومية:

- تفعيل خط هاتفي وأي وسائط أخرى لاستقبال الشكاوى المقدمة من الجمهور لدى وزارة النقل والمواصلات، تتعلق بسوء استخدام للمركبات الحكومية، ومتابعة الشكاوى، واتخاذ الإجراءات المتعلقة بها في حال ثبوت صحة الشكوى، مع توفير السرية والحماية للمتقدمين بالشكاوى.
- قيام المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام بالرقابة اللاحقة على عطاءات مناقصات المركبات الحكومية؛ للتأكد من صحة الإجراءات المعمول بها.
- قيام ديوان الرقابة المالية والإدارية بتنفيذ الرقابة الآنية على عطاءات مناقصات شراء المركبات الحكومية، وعدم الاكتفاء بتنفيذ رقابة لاحقة عليها.

المصادر:

القوانين والأنظمة:

- الوقائع الفلسطينية، العدد 188، المنشور بتاريخ 2022/2/24.
- لوقائع الفلسطينية، العدد 152، المنشور بتاريخ 2019/2/19.
- الوقائع الفلسطينية، العدد 138، المنشور بتاريخ 2017/11/29.
- الوقائع الفلسطينية، العدد 107، المنشور بتاريخ 2014/5/28.
- الوقائع الفلسطينية، العدد 59، المنشور بتاريخ 2005/9/27.
- الوقائع الفلسطينية، العدد 50، المنشور بتاريخ 2004/8/29.

التقارير:

- الأمانة لعامة لمجلس الوزراء، «تقرير الأداء السنوي للعام 2022»، رام الله، فلسطين، 2023.
- ديوان الرقابة المالية والإدارية، «تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية (مدقق الحسابات المستقل) حول البيانات المالية لدولة فلسطين للسنوات المالية المنتهية 2021-2020»، رام الله، فلسطين، 2022.
- ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية والإدارية لعام 2022»، رام الله، فلسطين، 2023.
- ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية والإدارية 2021»، رام الله، فلسطين، 2022.
- وزارة النقل والمواصلات، التقرير الإحصائي السنوي 2021، رام الله، فلسطين، 2022.
- وزارة النقل والمواصلات، التقرير الإحصائي السنوي 2020»، رام الله، فلسطين، 2021.
- ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي 2020»، رام الله، فلسطين، 2021.
- وزارة النقل والمواصلات، «التقرير الإحصائي السنوي 2019»، رام الله، فلسطين، 2019، ص 35.
- ديوان الرقابة المالية والإدارية، «التقرير السنوي لعام 2018»، رام الله، فلسطين، 2019.
- وزارة النقل والمواصلات، «التقرير الإحصائي السنوي 2018»، رام الله، فلسطين، 2019.
- وزارة النقل والمواصلات، «التقرير الإحصائي السنوي 2017»، رام الله، فلسطين، 2018.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).. بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل مؤسسة الإدارة المالية العسكرية المركزية. رام الله، فلسطين 2017.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، «بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الإدارات الخدماتية في وزارة النقل والمواصلات»، رام الله، فلسطين 2014.

المقابلات:

- مقابلة مع السيد محمد الحلاق، مدير عام الإدارة العامة للنقل الحكومي، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، رام الله، فلسطين، 2010/5/4.
- مقابلة مع السيد أنس سمحان، مدير دائرة سياسات الشراء، المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، رام الله، فلسطين، 2023/4/26.
- مقابلة مع السيد جفال جفال، مدير عام ديوان الرقابة المالية والإدارية، رام الله، فلسطين، 2023/4/10.
- مقابلة مع السيد عبد الله عباس عليان، مدير عام النزاهة والوقاية من الفساد، هيئة مكافحة الفساد، رام الله، فلسطين، 2023/6/5.

اللقاءات الصحفية:

- لقاء مع السيد جفال جفال، مدير عام ديوان الرقابة المالية والإدارية، وكالة مدى الإخبارية، رام الله، فلسطين، 2022/11/16.
- لقاء مع السيد محمد حمدان، الناطق باسم وزارة النقل والمواصلات، «برنامج شد حيلك يا وطن»، قناة وطن الفضائية، رام الله، فلسطين، 2019/3/14.
- لقاء مع السيد محمد حمدان، الناطق باسم وزارة النقل والمواصلات، «آلية جديدة لضبط المركبات الحكومية»، راديو أنغام، رام الله، فلسطين، الموقع الإلكتروني: www.arn.ps، 2017/5/16.
- لقاء مع السيد محمد الحلاق، مدير عام الإدارة العامة للنقل الحكومي والمواصلات في وزارة النقل، وكالة وطن للأنباء، رام الله، فلسطين،2015/12/22 .

ورش العمل:

- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، «ورشة عمل عقدت لمناقشة التقرير»، رام الله، فلسطين، 2023/9/6.

المواقع الإلكترونية:

- البوابة الفلسطينية للمؤسسات الأهلية، (أمان): قرار مجلس الوزراء بشأن المركبات الحكومية سيوقف نزف أكثر من 30 مليون شيكل، الموقع الإلكتروني: www.masader.ps.
- مجلس الوزراء الفلسطيني، الموقع الإلكتروني: www.palestinecabinet.gov.ps 2019/4/15
- مديرية اللوازم العامة، الموقع الإلكتروني: www.gs.pmof.ps، تاريخ زيارة الموقع: 2023/5/14
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دعوة لتقديم عروض أسعار، الموقع الإلكتروني:www.pcbs.gov.ps 2020/9/13.

- المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، الموقع الإلكتروني: www.shiraa.gov.ps ، تاريخ زيارة الموقع 2023/4/15
- وزارة النقل والمواصلات، «إنجازات وزارة النقل والمواصلات منذ تأسيسها وحتى تاريخه»، رام الله، فلسطين، 2016
- وزارة المالية والتخطيط، مديرية اللوازم العامة، «إعلانات العطاءات والاستدراجات»، الموقع الإلكتروني: www.gs.pmof.ps
- دليل إجراءات الشراء العام، المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، الموقع الإلكتروني: www.shiraa.gov.ps
- وكالة مدى، «تحقيق استقصائي: تجديد أسطول المركبات الحكومية وبيع القديمة منها»، الموقع الإلكتروني: مدى الأخبار/تحقيق استقصائي: تجديد أسطول المركبات الحكومية وبيع القديمة منها غيابٌ للمعايير وهدرٌ للمال العام !! 2022/11/16، www.nabdapp.com
- الموقع الإلكتروني: 2019/3/13، www.bnews.ps
- صحيفة الأيام، «مجلس الشراء: 750 مليون دولار حجم المشتريات العامة سنويًا»،الموقع الإلكتروني: www.al-ayyam.ps 2022/12/29
- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح، «بدء حملة لضبط استخدام المركبات الحكومية»، الموقع الإلكتروني: 2011/1/31، www.miftah.org
- وكالة الأنباء الفلسطينية – معًا، «حملة لضبط استخدام المركبات الحكومية»، الموقع الإلكتروني: www.maannews.net،7/9/2015
- وزارة المواصلات تنظم استخدام المركبات الحكومية، الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء الفلسطيني: www.palgov.ps،2015/9/9
- وزارة المالية والتخطيط، «الاستبيان السنوي لإحصاءات مالية الحكومة»، الموقع الإلكتروني: www.pmof.ps
- موقع رؤيا الإخباري: 24/10/2019، www.royanews.tv
- لجنة العطاءات المركزية، إعلان بيع مركبات المزاد العلني بالظرف المختوم، 17/18/19/1/2023، الموقع الإلكتروني: www.gs.pmof.ps
- وكالة أنباء صدى نيوز، «الحكومة الفلسطينية تبيع 226 سيارة مستعملة بـ 6.5 مليون شيقل:، الموقع الإلكتروني: 2023/3/8،sadanews.ps
- موقع الاقتصادي الإلكتروني، «الحكومة تبيع 131 سيارة بقيمة 4 مليون شيكل»، الموقع الإلكتروني: www.aliqtisadi.ps،2022/5/31
- وزارة النقل والمواصلات، المجلة الإلكترونية، العدد التاسع، الفترة 2022/1/1– 2022/2/9، الموقع الإلكتروني: www.mot.gov.ps

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو "مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد".

يسعى الائتلاف حالياً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي -الطابق الأول -شارع الإرسال ص.ب :رام الله 339 القدس 69647
هاتف 022989506 022974949- فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

www.aman-palestine.org
/amancoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات والنرويج ولوكسمبورغ والسويد وهولندا/UNDP